تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الثالث

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدوري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الثالث

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدوري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

إعْرَابُ الفِعْلِ

((**اِرْفَعْ مُضَارِعَاً إِذَا يُجَرَّدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ**)) أي ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم ، كـ (تَسعدُ) بفتح التاء ، مضارع (سَعِدَ) .

ولم يقيد ابن مالك – رحمه الله – المضارع بكونه خالياً من النونين : نون التوكيد ونون الإناث ، لعلمه مما تقدم في باب المعرب والمبني .

((**وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ * لاَ بَعْدَ عِلمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ :: فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ**)) أي : انصب المضارع بـ (لن) و (كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا يقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين ، لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة ، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت ، وارفعه إن شئت ، (والرفع صَحِّحْ) أي : اعتبره صحيحاً.واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة ، فهذا مطرد وكثير في كلامهم

((**وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى * مَا أخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ**)) أي : بعض العرب يهمل (أن) المصدرية فلا ينصب المضارع بعدها بل يرفعه ، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب ، لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر . فتقول : يسرني أن تجتهدُ . برفع (تجتهد) على إهمال (أنْ) ([1]) .

قوله : (حيث استحقت عملا) الظرف (حيث) متعلق بالفعل (أهمل) أي : أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع .

((**وَنَصَبُوَا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ * إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ :: أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا**)) أي : أن العرب نصبت المضارع بـ (إذن) إذا كان مستقبل الزمن وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما أو

---

[1] – **انظر تفسير البحر المحيط (٢٢٣/١) حيث أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) المنسوبة لمجاهد ، وبيتان من الشعر ، الثاني منهما منتقد . قال : (وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة) .**

بفاصل هو القسم ، ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء كما ذكر النحاة

((وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرَ التُزِمْ * إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ :: لاَ فَأَن اعْمِل مُظْهِرَاً أَو مُضْمِرَا * وَبَعْدَ نَفْي كَانَ حَتْمَاً أضْمِرا :: كَذَاكَ بَعْدَ أَو إِذَا يَصْلُحُ فِي * مَوضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلاَّ أَنْ خَفِي))

أي : يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيها ولام الجر ، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها ، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أنْ) ظاهراً أو مضمراً ، لأن الأمرين جائزان ، وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية وهي جواز إضمارها وقوله : (اعمل) بكسر الميم فعل أمر من (أعمل) نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها ثم حذفت ، ثم انتقل إلى الحالة الثالثة وهي وجوب إضمارها ، فذكر الموضع الأول ، بقوله : (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) أي أضمر الحرف الناصب وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية ، وذكر الموضع الثاني في قوله : (كذاك بعد (أو) .. إلخ) فـ (أن) مبتدأ قصد لفظه ، و (خَفِي) خبر . وقوله (كذاك) متعلق بـ (خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ (خفي)،والمعنى : أن الحرف المصدري (أن) خَفِيَ خفاءً . بمعنى أُضمر ولم يظهر بعد (أو) مثل ذلك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب ، بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها .

((وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ :: وَتِلوَ حَتَّى حَالاً أو مُؤَوَّلاَ * بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ)) أي : أنّ إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب كالإضمار السابق ، ثم ذكر المثال (جُدْ حتى تَسرَّ ذا حزن) وجُدْ : بضم الجيم أمر من : جاد يجود ، والجود ضد البخل ، و (تسرَّ) بضم السين المهملة من السرور ضد الحَزَن – بفتح المهملة والزاي – ثم قال : ارفع المضارع التالي (حتى) حال كونه (حالاً) أو مؤولاً بالحال ، لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال ، والحال ينافيه ، وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال .

((وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ * مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ)) فـ (أنْ) قُصد لفظه : مبتدأ (وسترها حتم) الجملة حال ، وقوله (نصب) خبر المبتدأ (أن) ، والتقدير : أنْ نَصَبَ

المضارع في حال كون سترها — أي : إضمارها — حتماً . أي : واجباً ، بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي محض أو طلب محض ، ولم يتعرض للتفضيل ، وقد استعمل ابن مالك لفظ (أن) بمعنى الحرف ، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله (نَصَبْ) واستعملها بمعنى الكلمة ، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في قوله (وسترها) وهذا جائز .

((**وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ * كَلاَ تَكُنْ جَلدَاً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ**)) أي : بأن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين ، ونَصْبِ المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً . بشرط أن تفيد (مفهوم مع) أي : دالة على المعية . ثم ساق المثال : (لا تكن جلداً وتظهر الجزع) أي : لا تكن جلداً في وقت إظهار الجزع ، وفي المثال عيب معنوي إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع .

((**وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْي جَزْمَاً اعْتَمِدْ * إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ :: وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْي أَنْ تَضَعْ * إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ**)) اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي — والمراد الطلب — (إن تسقط الفاء — أي لم توجد ، مع قصد الجزاء ، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل (لا) الناهية ، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقةً (لا) وبعد مجيئها .

((**وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَل فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ**)) أي : أن الأمر — وهو من أنواع الطلب — إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه — وهي صيغة " افعل " بل كان بلفظ الخبر — مثلاً — فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء .

وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز ، وقوله (اقبلا) أصلها ، اقبلنْ . فهو فعل أمر مبني على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

((**وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ**)) أي : أن الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي ، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني ، وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فَصَل هذا المواضع عن المواضع السابقة – من أنواع الطلب – لما فيه من الخلاف ، فإن البصريين خالفوا في ذلك وقالوا : إن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك ([1]) .

والصواب قول الكوفيين بجوازه ، لأنه مؤيد بالسماع كما تقدم .

ومن ذلك – أيضاً – قوله تعالى:{ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى} (عبس : ٣-٤) . فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي ، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على ما قبله والتقدير : (لعله تنفعه الذكرى) ([2]) .

((**وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتَاً أَو مُنْحَذِفْ**)) أي : وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ (أنْ) ، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها ، وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار ، لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية .

((**وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَل مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى**)) لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ (أن) محذوفة وجوباً أو جوازاً ، ذكر أنه سمع من العرب نصبه بـ (أن) محذوفة في غير هذه المواضع ، كقولهم : خذ اللصَّ قبل يأخذك . أي : قبل أن يأخذك . وقول الشاعر :

---

[1] – انظر حاشية الصبان (٣/٣١٢) .

[2] – انظر الكشف (٢/٣٦٢) .

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلدي ؟ (١)

فنصب المضارع (أحضرَ) بـ (أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة ، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت ، وذلك في قوله : (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ ، فلا يقاس عليه . حرصاً على سلامة اللغة . وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها .

وقوله : (فاقبل منه ما عدلٌ روى) أي : أن ما رواه العدل منصوباً من ذلك . يقبل كما رواه .

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

((**بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبَاً ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا :: وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيَ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا :: وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**)) أي : اجزم الفعل المضارع بـ (لا) وبـ (اللام) حال كونه (طالباً) بهما ، أي : استخدمتهما أداتي طلب واجزمه — أيضاً — بـ (لم) و (لما) ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين ، وبين أنها قسمان فـ (إذ ما وإن) حرفان ، والبقية (أسما) بالقصر للضرورة ، والأصل : أسماء .

---

١ – (الزاجري) أي الذي يزجرني ويمنعني (الوغى) القتال (مخلدي) أي : تضمن لي البقاء .

إعرابه : (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف . وها : للتنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لـ (أي) مبنى على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة . والزاجر : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ (أن) محذوفة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا . و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف . أي : يزجرني عن حضور الوغى ، (الوغى) مفعول به لـ (أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر ، و(أن) مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب ، وفاعله ضمير مستتر و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق . والتقدير : عن حضور الوغى وشهود اللذات ، (اللذات) مفعول به ، بـ (أشهد) منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم . (هل) حرف استفهام ، (أنت) مبتدأ ، (مخلدي) خبر المبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

((**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابَاً وُسِمَا :: وَمَاضِيَيْن أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيْهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ**)) أي : أن هذه الأدوات المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي : يطلبن فعلين . الأول : وهو الشرط ، ويكون مقدماً ، والثاني : يتلوه ويجيء بعده .

وهو الجزاء ، ويسمى جواب الشرط ، وقوله (شرط) مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل ، وجملة (قُدِّما) خبر . والألف في قوله : (قُدِّما) وقوله : (وُسِمَا) ألف الإطلاق ومعنى (وسم) أي : عُلِّم وسُمِّى ، ثم ذكر أنّك تجد هذين الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين،بأن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً ،أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

((**وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ * وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ**)) أي : أن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب وهو الفعل المضارع ،وقوله : (حسن) أي : الرفع جائز كثير ، لكن لا يفهم منه أنه أحسن ، من الجزم ، بل الجزم أحسن لأنه على الأصل .

وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف ، وقوله : (وَهَنْ) فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه) . ومعناه : ضَعُفَ وقوله : (الجزا) بالقصر للضرورة .

((**وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمَاً جَوَابَاً لَوْ جُعِلْ * شَرْطَاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ :: وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةْ * كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةْ**)) أي : اقرن بالفاء (حتماً) أي وجوباً ، كلَّ جوابٍ لو جعلته فعل شرط للأداة (إنْ) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي : لم يصلح فعلاً للشرط .

وقوله : (واقرن) بضم بالراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرها من باب (ضَرَبَ) ، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فَيُصَدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً ، ثم ذكر المثال وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة) أي : منا مكافأة ، والمعنى : إن يكن منك جود فمنا المجازاة ، من كافأت الرجل : إذا جازيته على فعله ، فـ (إذا) رابطة للجواب بالشرط ، و (لنا) خبر مقدم و (

مكافأة) مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط . واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال .

((**وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ * بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتثْلِيْثٍ قَمِنْ**)) أي : أن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو ، فهو جدير وحقيق بالتثليث ، أي : الأوجه الثلاثة التي ذكرناها ، وقوله (قَمِن) بفتح القاف وكسر الميم ، صفة مشبهة بمعنى : حقيق . وهي خبر المبتدأ ، وهو قوله (والفعل) .

((**وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا * أَوْ وَاوانْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا**)) أي:أن الجزم أو النصب كلٌ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ (الفاء) أو (الواو) (ان بالجملتين اكتُنِفَا) أي :إن اكتنفته الجملتان . أي : أحاطت به جملتا الشرط والجواب . وقوله : (اكتُنِفَا) مبني للمجهول ، فهو بضم التاء وكسر النون ، أي : حُوِّط بالجملتين

((**وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنْ الْمَعْنَى فُهِمْ**)) أي أن فعل الشرط (يغني) أي يذكر دون الجواب ، بشرط أن يدل عليه دليل . (والعكس) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (قد يأتي) ، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، وقوله : (إن المعنى فُهم) أي : بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف .

((**وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَم :: وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ * فَالْشَّرْطَ رَجِّعْ مُطْلَقَاً بِلاَ حَذَرْ :: وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ * شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدّم**))

أي : إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما ، استغناء بجواب المتقدم . ثم ذكر أنهما إذا اجتمعا وتقدم عليهما ما يطلب خبراً ، رُجِّحَ الشرط على القسم ، وفهم من قوله : (رَجَّح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم . وفهم من قوله : (مطلقاً) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر ، وقوله : (بلا حذر) تتميم لصحة الاستغناء عنه ، ثم ذكر أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر والله أعلم .

فصل لو

((**لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ وَيَقِلّ * إيْلاَؤهُ مُسْتَقْبَلاً لكِنْ قُبِلْ**)) أي : أن " لو " حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي ، وهذه هي الامتناعية . وقوله : (ويقل إيلاؤها مستقبلاً) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً وهو – مع قلته – قبله النحاة وقالوا بمقتضاه لوروده عن العرب .

((**وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ * لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ**)) أي : أن (لو) الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل ، مثل (إنْ) الشرطية ، ثم بين إن (لو) تخالف (إنْ) فتدخل على (أنّ) و معموليها .

((**وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا * إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِيْ كَفَى**)) أي : أن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صرف زمنه إلى المضي حتماً ، نحو : (لو يفي كفى) أي : لو وفى كفى .

تتمة :

لم يتعرض ابن مالك – رحمه الله – في الألفية لجواب " لو " وهذه نبذة عنه .

اعلم أن (لو) بنوعيها لا بد لها من جواب ، وهو قسمان :

١- ماض لفظاً ومعنى ، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه بـ (اللام) كقوله تعالى : {لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً } (الواقعة : ٦٥) . وقوله تعالى : { وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَّأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ } (الأنفال : ٢٣) . وعدم الاقتران قليل ، كقوله تعالى : { لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً } (الواقعة : ٧٠) . وقوله تعالى :{ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ } (الأعراف : ١٥٥) وإن كان منفياً بـ (ما) فالأكثر أن يتجرد من اللام كقوله تعالى :{ وَلَوْ شَاء

رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ }(الأعراف : ١١٢)وقوله تعالى:{ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا} (آل عمران : ١٦٨)
.وهو كثير في القرآن ، ومن اقترانه باللام قول الشاعر :

ولو نُعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ([1])

فجاء جواب " لو " وهو قوله : (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفياً بـ (ما) واقترن باللام ، وهذا قليل . وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ } (البقرة : ١٠٣) . فـ (اللام) واقعة في جواب (لو) ، و (مثوبة) مبتدأ و (خير) خبره ، والجملة جواب (لو) ، و أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها ، وقيل : جواب " لو " محذوف تقديره : لأثيبوا . وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر . والله أعلم .

أمَّا ولولا ولوما

((**أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا * لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوْبَاً أُلِفَا :: وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا**)) أي أن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله وهما : (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (لتلو تلوها) تبعاً للمألوف من كلام العرب ، ومعناه : تالي تليها وهو الجواب، لأن تاليها مباشرة هو الشرط ، ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في النثر ، لا يقاس عليه إلا

---

[1] – إعرابه : (ولو) لو : حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما : نافية (افترقنا) فعل وفاعل والجملة لا محل لها جواب (لو) (ولكن) الواو حرف عطف ، لكن حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها ، وهو مضاف و (الليالي) مضاف إليه .

إذا حذفت مع القول - كما تقدم – وقوله : (قد نُبذا) أي طرح ، والألف للإطلاق ، وقوله : (الفا) بالقصر للضرورة في الموضعين .

((**لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا * إِذَا امْتِنَاعَاً بُوُجُوْدٍ عَقَدَا**)) أي أن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ ، فلا يقع بعدهما غيره ، إذا (عقدا) أي ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما ، والألف في قوله : (عقدا) للتثنية .

((**وَبِهِمَا الْتَّحْضِيْضَ مِزْ وَهَلاَّ * أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ :: وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ * عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ**)) فعل أمر أي : ميّز بـ (لولا) و (لوما) التحضيض ، لأنهما يدلان عليه . ويشاركهما في التحضيض (هلّا) وألّا ، وألا) ، ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل ، فقال : (وأولينها الفعلا) أي : أتبعها واذكر بعدها الفعل ، ولم يبين نوعه ، وهو المضارع ، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة ، والألف في (الفعلا) للإطلاق ، ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر ، فقال : (وقد يليها اسم بفعل مضمرٍ عُلِّق) أي : يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له . فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة (أو بظاهر مؤخر) أي : أو يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم فيكون من باب تقديم المعمول على عامله

الإخبار بالذي والألف واللام

((**مَا قِيْلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ * عَنِ الَّذِي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ :: وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ * عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ :: نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا * ضَرَبْتُ زَيْدَاً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا :: وَبِالَّلذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي * أَخْبِرْ مُرَاعِيَاً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ**)) أي : إذا قيل لك : أخبر عن اسم بـ (الذي) ، فليس هو على ظاهره ، بل هو مؤول . فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً ، (عن الذي) حال

كونه (مبتدأ قبل استقر) . وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى خبراً كما تقدم ([1]) . وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأولى .

وقوله : (ما سواهما) أي : ما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (فوسطه صلة) أي للاسم الموصول ، وهذا هو العمل الرابع ، وقوله : (عائدها) أي عائد الجملة وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِي التكملة) أي جاء الضمير في موضوع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة ، وهذا فيه العمل الخامس ، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده .

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول : الذي ضربته زيد (فذا ضربت زيداً كان) أي هذا التركيب كان في الأصل ، ضربت زيداً ، فعُمل فيه ما تقدم (فادر المأخذ) وقس عليه ، والألف للإطلاق .

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك : أخبر عنه . مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً ، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر (مراعياً) في الضمير العائد (وفاق المثبت) أي موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى .

((**قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ لِمَا * أخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا :: كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو * بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا**)) أي : قد (حُتم) في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف ، وكذا يشترط (الغنى عنه) أي الاستغناء عنه بأجنبي أو الاستغناء عنه بمضمر ، وقوله (فراع ما رعوا) أي لاحظ ما لاحظوه من الشروط وهي أربعة :

١- أن يكون قابلاً للتأخير ، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة ، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام ، كأسماء الشروط والاستفهام ، مثل : من ، وما ، لئلا تفوته

---

[1] – **هذا أحد التأويلات وقد نسبه ابن مالك في شرح الكافية (١٧٧٢/٤) إلى ابن السراج ، وقيل : إن (عن) في قول ابن مالك (عنه) بمعنى الباء ، والباء في (بالذي) بمعنى : (عن) .**

الصدارة ، فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفُهُ يقبل التأخير صح ، مثل : الضمائر المتصلة ، كالتاء من قمتُ ، فيجوز أن يخبر عنها ، مع أنها لا تتأخر ، لأنه لا يمكن النطق بها وحدها لكونها ضميراً متصلاً ، ولكن يتأخر خلفها ، وهو الضمير المنفصل ، فتقول : الذي قام أنا .

٢- أن يكون قابلاً للتعريف ، فلا يخبر عن الحال والتمييز ، للزومهما التنكير ، فلا يخلفهما الضمير، لأنه ملازم للتعريف ، فلا يجوز في : جاء خالدٌ راكباً ، أن تقول : الذي جاء خالد إياه راكب .

٣- أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن ضميرٍ عائدٍ إلى اسم في الجملة ، كالهاء من نحو : صالح أكرمته ، لأنك لو أخبرت لقلت : الذي صالح أكرمته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير ، فإن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقي الموصول بلا عائد ، و انخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط .

٤- أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر ، ليصح كونه عائد الموصول ، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ، فلا تقول في :أكرمت رجلاً عالماً : الذي أكرمته عالماً رجل . لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً ، وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ، ولا يوصف به .

([1]) .

((**وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُوْنُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا :: إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ * كَصَوْغٍ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ :: وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَانْفَصَلْ**)) أي : أخبر العرب – في هذا الباب –بأل الموصولة (عن بعض) أي عن جزء كلام (

---

[1] – وبقي من الشروط :

٥- أن يكون الاسم في جملة خبرية ، فلا يخبر عن الاسم في مثل : أكرمْ علياً ، لأن الطلب لا يقع صلة ، كما هو معلوم من باب الموصول .

٦- وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات فلا يخبر عن (أحد) من نحو : ما جاءني من أحد ، لأنه لو قيل : الذي ما جاءني أحدٌ ، لزم وقوع (أحد) في الإيجاب .

٧- ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين نحو : هشام في قولك ، قام هشام ، وقعد ياسر .

يكون فيه الفعل قد تقدما) وهذه إشارة إلى الشرطين الأولين . وقوله (إن صح صوغ صلة منه لأل) أي من الفعل المتقدم ، بأن كان متصرفاً ومثبتاً .وهذا (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين . وقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط ، فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كصوغ ... وقد مضى بيان ذلك .

ثم ذكر أن صلة (أل) إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) (أبين وانفصل) ، أي : قطع من العامل وانفصل ، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً كما تقدم ، والله أعلم .

****

الْعَدَدُ

((ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ * فِي عَدِّ مَا احَادُهُ مُذَكَّرَهْ :: فِي الْضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُر * جَمْعَاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ :: وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ * وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرَاً قَدْ رُدِفْ)) أي أنث العدد : ثلاثة وعشرة وما بينهما ، إذا كنت تعد جمعاً (آحاده) أي مفرداته (مذكره) فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد ، لا بحال الجمع ([1]) .

وقوله(في الضد جرّد)أي إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد و تجريده من التاء ([2])

---

[1] – أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له،كقوم ورهط ، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور ، فيعطي العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور ، ويعرف ذلك إما بالضمير ، باسم الإشارة أو تأنيث الفعل ، تقول : ثلاث من الغنم ، لأنك تقول : غنم كثيرة ، قال تعالى : ((إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ)) فأنث الفعل ، وجاء ثلاثة من الرهط ، لأن العرب تقول : الرهط أقبل ، قال تعالى : ((وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)) وتقول : عندي ثلاث ، من النخل أو ثلاثة لجواز الوجهين ، قال تعالى : ((كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)) فأنث الصفة ، وقال تعالى : ((كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ)) فذكّر الصفة .

[2] – إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بنيهما ، وكذا العشرة إذا كانت مفردة فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه ، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود . فتقول : صمت خمسةً . تريد خمسة أيام . ويجوز : صمت خمساً . وعليه جاء الحديث الصحيح . " ثم أتبعه بست من شوال " وقال تعالى : ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)) فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء ، لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين وفي الآية أقوال أخرى وعلى الأول جاء قوله تعالى :

ثم بين أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرور بالإضافة ، وفهم من قوله : (في الأكثر) أنه يُمَيَّزُ بجمع الكثرة قليلاً –كما تقدم – ثم بين أن المائة والألف للمفرد ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز ، ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع ، وهو يشير إلى قراءة حمزة و الكسائي كما تقدم ، وقوله (نزراً) أي قليلاً جداً ، وقوله : (قد رُدف) فعل ماض مبني للمجهول . أي تُبع بالجمع ، أي : وقع بعده .

وإنما قدم ابن مالك – رحمه الله – الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر .لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بنيهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة . وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها :

((**وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ * مُرَكِّبَاً قَاصِدَ مَعْدُوْدٍ ذَكَرْ :: وَقُلْ لَدَى الْتَّأْنِيْثِ إِحْدَى عَشْرَهْ * وَالْشِّيْنُ فِيْهَا عَنْ تَمِيْمٍ كَسْرَهْ**)) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عشر) مركَّباً لهما ، فتقول : أحدَ عشرَ رجلاً . وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة) فتقول: إحدى عَشْرَةَ امرأةً . بسكون الشين وزيادة التاء ، هذه هي اللغة المشهورة . ولغة تميم كسر الشين .

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة بـ (أحد وإحدى) بل هي عامة ، فقال :

((**وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى * مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا :: وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا :: وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا * إِثْنَيْ إِذَا أُثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا :: وَالْيَا لِغَيْرِ الْرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ * وَالْفَتْحُ فِي جُزأَي سِوَاهُمَا أَلِفْ**)) أي :ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من

((فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ)) أي : وسبعة أيام . فأنث العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام) انظر تفسير البحر المحيط (٢/٢٣٣) .

إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث. افعله فيما فوقهما من غيرهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة) .

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بين أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر ، وتسقط مع المؤنث .

ثم نصَّ على (اثني و اثنتي) فقال : (وأولِ عشرةَ اثنتي) أي : أتْبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثني) ، ولفظ . (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث ، وقوله : (إذا أنثى تشا) بالقصر لضرورة الوزن ، وهذا راجع للأول، (أو ذكرا) وهذا راجع للثاني ، ثم بين أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى . فيرفعان بالألف . وينصبان ويجران بالياء . وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه . في القول المألوف الشائع .

((**وَمَيِّزِ الْعِشْرِيْنَ لِلْتِّسْعِيْنَا * بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِيْنَا**)) أي : ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي بمفرد (كأربعين حينا) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً ، والحين : بالكسر هو الدهر والوقت طال أم قصر ، وشمل قوله :(العشرين للتسعينا) ألفاظ العقود ، والأعداد المعطوفة ([1]) . واللام في قوله : (للتسعينا) للغاية ، فهي بمعنى (إلى) .

((**وَمَيَّزُوَا مُرَكَّبَاً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُوْنَ فَسَوِّيَنْهُمَا**)) أي : أن العرب ميزت العدد المركب – من أحد عشر إلى تسعة عشر – بمثل ما مُيِّز عشرون وبابه .وذلك بمفرد منصوب – كما تقدم –

---

[1] – إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً – تقدم أو تأخر أو اتصل أو انفصل – نحو : وُزع المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة ، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً ، ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً ، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط الاتصال نحو : قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة ، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً . فإن فصل بينهما فاصل – وهو كلمة بين – روعي المؤنث نحو : قرأت ثلاثاً وعشرين بين بحث ورسالة . [راجع حاشية الصبان (٧١/٤] النحو الوافي (٥٥٠/٤)] .

وقوله : (فسوينهما) أي : المركب والعشرين وبابه وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه . أو قَصَدَ به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة .

((**وَإِنْ أُضِيْفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ * يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**)) أي : وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه . وهذه اللغة الأولى . (وعجز قد يعرب) إشارة إلى اللغة الثانية . وأفاد بذلك أنها لغة قليلة . وقوله : (البنا) بالقصر للوزن . وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله : (وعجز) أنها في معرض التفصيل .

((**وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى * عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ :: وَاخْتِمْهُ فِي الْتَّأْنِيْثِ بِالْتَّا وَمَتَى * ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا :: وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي * تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ :: وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**)) أي : صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ) ([1]) .

ثم ذكر أنه إن أريد العدد المؤنث لحقته التاء ، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء ، وهذا هو الاستعمال الأول . وقوله (من اثنين) أي : لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر .

وقوله :(وإن ترد بعض الذي منه بُنى) أي : وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بُنى منه، أي : واحد مما اشتق منه . (تضف إليه) أي تضف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي حالة كون الوصف مثل بعض في معناه : أي : مثل إضافة البعض إلى كله ، وقوله : (بَيِّنِ) نعت لبعض ،

---

[1] – ذكر في التصريح (٢/٢٧٦) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس **جامدة معنوية ، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر كما ذكرنا في باب المفعول المطلق ، وهذا الكلام له ما يستثنى منه كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير . فإنها قياسية . لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى ، فقد نقل الجوهري في الصحاح : (١/٢٧٥) : (ثَلَثْتُ القوم إثْلِثُهم – بالكسر – إذا كنت ثالثهم أو كمَّلتُهم ثلاثة بنفسك .. وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح : أرْبَعُهم وأسْبَعُهم وأتْسَعُهم ...)** .

أي : واضح البعضية ، فيفيد العدد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة كما تقدم ، وهذا هو الاستعمال الثاني .

وقوله : (وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) أي : وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعلٍ له احكما) أي : فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم (جاعل) أي :اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده ، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة ، وإنما قال (جاعل) ولم يقل (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى (جاعل) فيفيد معنى التصيير والتحويل كما تقدم . وهذا هو الاستعمال الثالث .

((**وَإِنْ أَرَدْتْ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ * مُرَكَّباً فجِيءَ بِتَركِيبَتَينِ :: أَو فَاعلاً بِحالَتيهِ أَضِف * إِلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي:: وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا * وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِيْنَ اذْكُرَا :: وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ**)) أي : و أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين ، أي : أنه بعض تلك العدة (فجيء بتركيبين) الأول : صدره (فاعل) والثاني : صدره ما اشتق منه . وهذا الصورة الأولى .(أو فاعلاً) أي : أوأضف فاعلاً (بحالتيه) وهما حالة التذكير والتأنيث (إلى مركب) أي : أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول . ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه . (بما تنوي يفي) أي يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته . وهذه الصورة الثانية ، ثم قال عن الصورة الثالثة : (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) أي : كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب ، فيحذف العقد من التركيب الأول والنيِّف من الثاني ،أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته وحذف الثاني كاملاً ، وفائدة التمثيل بـ (حادي) التنبيه على أنه مقلوب ، وأصله (واحد) وقوله (ونحوه) أي : ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر .. وقوله (وقبل عشرين اذكرا) إشارة إلى الاستعمال الأخير ، والتقدير ، واذكر

قبل عشرين وبابه – وهو باقي العقود – صيغة فاعل من لفظ العدد (بحاليته) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ويليها العقد المعطوف .

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

((**مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا * مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصَاً سَمَا :: وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا * وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرَ مُظْهَرَا**)) أي : ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته ، وهو المفرد المنصوب ثم ذكر المثال : (كم شخصاً سما) ف (كم) مبتدأ ، (وشخصاً) تمييز منصوب ، وجملة (سما) خبر المبتدأ ، وهو بمعنى : علا . وقوله (وأجزَ أن تجره) فعل أمر من أجاز يجيز ، ويقرأ بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أن) إليها للوزن ، والمعنى : يجوز لك جر التمييز ب (من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر .

((**وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرَاً كَعَشَرَهْ * أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَال أَوْ مَرَهْ :: كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ * تَمِيِيْزُ ذَيْنِ أَو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ**)) أي : استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى : كثير (كعشرة) أي أن تمييزها يكون كتمييز العشرة ، أي : جمعاً مجروراً (أو مائة) أي : أو كتمييز المائة ، أي : مفرداً مجروراً ولعل المصنف – رحمه الله – قدم الجمع على الإفراد مع أن الإفراد أكثر وأفصح –كما تقدم – اهتماماً بالجمع ، ورداً على من زعم شذوذه ، وقوله ك (ككم رجال أو مَرَهْ) كم : مبتدأ وخبره محذوف . أو مفعول به لفعل محذوف ، ورجال مضاف إليه . و (أو مَرَهْ) معطوف على (رجال) . والتقدير على الابتدائية : كم رجال أو امرأة عندي ، وعلى المفعولية ، كم رجالٍ أو امرأة وعظتُ ، و((مَرَهْ) : لغة في (امرأة) ففي القاموس : المرء ، مثلثة الميم ، الإنسان ، أو الرجل ، ولا يجمع من لفظه ، وهي بهاء (مرأة) ويقال : مره ، وامرأة .

ثم أشار إلى أن (كأين وكذا) تفيدان ما تفيده (كم) الخبرية من التكثير ([1]) . والافتقار إلى تمييز . لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً . وقوله : (أو به صل " مِنْ " تصب) أي : أو صِلْ تمييز (كأين) بـ (من) توفق للإصابة والسداد ، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأين) كما في الكافية وشروحها ([2]) .

الحِكَايَةُ

((**اِحْكِ بِأَيَ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ * عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْف أَوْ حِيْنَ تَصِلْ :: وَوَقْفَاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ * وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقَاً وَأَشْبِعَنْ :: وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي * إلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ :: وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ * وَالْنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ :: وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ الْتَّا وَالأَلِفْ * بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ :: وَقُلْ مَنُوْن وَمَنِيْنَ مُسْكِنَاً * إنْ قِيْلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا :: وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ * وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ**)) أي : واحك بـ (مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف (والنون حرك مطلقاً) في أحوال الإعراب الثلاثة . (وأشبعن) أي أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي .

وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ (مَنْ) للإشباع ، (وقل) أي في المثنى المذكر (منانِ ومنينِ) وحُرِّكا بالكسر للضرورة ، (بَعْدَ) قولِ شخصٍ (لي إلفان بابنين) فتقول في حكاية الأول : منانْ .

---

[1] – **على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما . فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية . مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً – كما تقدم – وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه . لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً . وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في الكافية (١٧٠٤/٤) استفهام ما ذكره الشراح .**

[2] – **انظر الكافية وشرحها (١٧٠٢/٤) .**

وفي الثاني : منينْ .. فتوافقه في التثنية والإعراب . و (إلْفان) مثنى : إلْف بكسر الهمزة فيهما ، بمعنى : مؤالف و (بابنين) لأنه لا يوقف على متحرك . و (قل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت مَنَهْ) أي : بفتح النون . (والنون) من " مَنَهْ " إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى مُسْكَنَهْ) وكذا النون الأخيرة ، وإنما لم ينبه عليه ؛ لأنه يفهم من قوله (وسكن تعدلِ) وقوله (والفتح نزر) أي فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل ، وقوله : (وَصِلِ التا والألف بمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِفْ) أي في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ (من) فتقول : مناتْ . إذا قال لك شخص : هذا كلف بنسوة . ومعنى : (كَلِفَ به) أي : أحبه وأولع به . وقوله : (وقل) أي : في حكاية جمع المذكر السالم (مَنُون) في الرفع (ومنين) في الجر (مُسْكنا) أي : آخرهما (إن قيل) أي : قال لك شخص (جاقوم) – بقصر ((جاء)) للضرورة – فتقول : مَنُون . (لقوم فطنا) فتقول : مَنين . فتوافقه في الجمع والإعراب . ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله . وأما إلحاق الواو والنون بـ (من) فهو نادر ، وقد ثبت ذلك في نظم معروف

((**وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ * إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ**)) أي : احك العلم بـ (من) إن لم يتقدم عليها عاطف ، وفهم من قوله : (احكينه) أن حركاته حركات حكاية . وأن إعرابه مقدر كما تقدم . وظاهر قوله (من بعد من) أنه مطلق في الوقف والوصل . وهو يفيد أن العلم لا يُحكي بـ (أي) بل يجب رفعه بعدها . فإذا قيل : رأيت محمداً ، أو مررت بمحمدٍ ، قلت : أيٌّ محمدٌ ؟ برفع (محمد) لا غير ، والعاطف في قوله : (من عاطف) هو الواو خاصة وقيل : والفاء أيضاً ، والمراد صورة العاطف ؛ لأنه للاستئناف

التَأْنِيْثُ

((**عَلاَمَةُ الْتَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ * وَفِي أَسَام قَدَّرُوا الْتَّا كَالْكَتِفْ :: وَيُعْرَفُ الْتَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ * وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي الصَّغِيْرِ**)) أي أن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء ، لأن التاء أصل ، ولتدخل تاء التأنيث الساكنة في الفعل ، وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم ، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء ، مثل : كتف ، ويعرف تقدير التاء بالضمير العائد عليها

ونحوه كالإشارة والصفة ، وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير ، وقوله : (أسامٍ) جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع .

((**وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُوْلاَ أَصْلاً * وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلاَ :: كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيْهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ :: وَمِنْ فَعِيْلٍ كَقَتِيْلٍ إِنْ تَبِعْ * مَوْصُوْفَهُ غَالِبَاً الْتَّا تَمْتَنِعْ**)) أي ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث . أما لغير الفرق فتلي فعولاً — كغيره — ك (ملولة) من الملل ، و (فروقة) من الفَرَق ، وهو الخوف ، فالتاء للمبالغة لا للفرق ، ولذا تلحق المذكر والمؤنث ، وقوله (فعولاً أصلاً) يريد به ما كان بمعنى (فاعل) ، واحترز من (فعول) بمعنى (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً ، لأنه أكثر من الثاني ، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء فقال : (ولا المفعال والمفعيلا) والألف للإطلاق (كذاك مِفْعل) وهو الوزن الرابع ، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ ، ثم بين أن التاء تمتنع من (فعليل) ك (قتيل) أي : بمعنى (مفعول) ، فإن كان بمعنى فاعل لحقته فتقول : امرأة رحيمة وظريفة . (إن تبع موصوفه) أي : موصوف مذكور قبله ، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط . وهو النعت ، بل ما يشمل المعنوي ، كوقوعه خبراً ، نحو : هند قتيل ، فتحذف منه التاء في الغالب ، مع أن (قتيل) خبر لا نعت ([1]) .

واحترز بقوله : (إن تبع موصوفه) مما لم يتبع موصوفه بأن لم يَجْرِ على موصوف ظاهر ولا منوي ، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء ، فتلحقه التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة ، قال تعالى : ((وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ)) بخلاف : رأيت قتيلاً من النساء . فلا تلحقه التّاء للعلم بالموصوف .

---

[1] – **ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول . والذي نصَّ عليه صاحب المفصل وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها كما يشترط في فعيل ، يقول ابن يعيش (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو :رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان ..) [١٠٢/٥] .**

((**وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ * وَذَاتُ مَدَ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ :: وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأَوْلَى * يُبْدِيْهِ وَزْنُ أَرَبَى وَالْطُّولَى :: وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا * أَوْ مَصْدَرَاً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى :: وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى * ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى :: كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الْشُّقَّارَى * وَاعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَاراً**)) أي أن ألف التأنيث قسمان : مقصورة وممدودة . وقوله (نحو أنثى الغُرَّ) أي : نحو الألف من أنثى الغُرَّ . والغر : تجمع مفرده المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس : (الغرة : بضم الغين بياض في الجبهة) .

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى – وهي الألف المقصورة اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أُربى .. إلخ) و (الاشتهار) مصدر بمعنى اسم المفعول أي : والمشهور ، أو بمعنى اسم الفاعل ، أي : والمشتهر و (مباني) جمع مبنى ، بمعنى الوزن و (في) بمعنى : (من) والتقدير : والمشهور من أوزان الألف الأولى ، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان (واعز) أي انسب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استندارا) أي ندرة . بمعنى : انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة .

((**لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ أَفْعِلاَءُ * مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاَءُ :: ثُمَّ فِعَالاَ فُعْلُلاَ فَاعُوْلاَ * وَفَاعِلاَءُ فِعْلِيَا مَفْعُوْلاَ :: وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالاَ وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَء أخِذَا**)) أي للمدود من ألف التأنيث فعلاء .. إلخ) وكلها مختومة بالهمزة . وقد تركها الناظم في بعضها للوزن، وقوله : (أفعلاء مثلث العين) أي : مفتوحها ومكسورها ومضمومها ، وكذا قوله : (ومطلق العين فعالا وكذا مطلق فاء فعلاء) بمعنى أنها غير مقيدة بحركة . بل هي مطلقة في الحركات الثلاث .

الْمَقْصُوْرُ وَالْمَمْدُوْدُ

((**إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الْطَّرَف * فَتْحَاً وَكَانَ ذَا نَظِيْرٍ كَالأَسَفْ :: فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ * ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ :: كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الْدُّمَى**)) أي : أن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر : أَسِفَ . وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت له القصر.أي :

يسمى مقصوراً قياسيّاً ، لأنه مقيس على الاسم الصحيح . وقوله (بقياس ظاهر) أي لا خفاء فيه . ثم ذكر ثلاثة من مواضعه ([1]) . ثم مثل للمعتل بقوله (نحو الدُّمى) مفرده : دُمْية ، وهي الصورة من العاج – وهو عظم الفيل – أو الصورة المنقوشة في حائط .

((**وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ * فَالْمَدُّ فِي نَظِيْرِهِ حَتْمَاً عُرِفْ :: كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا * بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى**))) أي : وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف – وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل) ، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل – فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً ، ثم ذكر المثال وهو مصدر الفعل (ارعوى) وهو : ارعواءً : أي انكفَّ عن فعل القبيح . والفعل (ارتأى) ومصدره : الارتئاء يقال : ارتأى في أمره : إذا تدبره وتأمل فيه . وقوله : (ألف) مفعول به لـ (استحق) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

((**وَالْعَادِمُ الْنَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدَ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا**)) فالعادم ، مبتدأ ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله ، و(بنقل) خبر المبتدأ . والتقدير : والاسمُ العادمُ نظيرَه من الصحيح ثابت بنقل أي : مقصور على السماع عن العرب . وقوله : (ذا قصر وذا مد) حالان من الضمير الممتتر في الخبر ، و (الحجا) أي : العقل : مقصور سماعي : و (الحذاء) أي : النعل ، ممدود سماعي ، وقصره للضرورة .

---

[1] – **ومن مواضع المقصور القياسي :**
٤– أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي مثل : مُعطى .
٥– أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل ، سوء كان للتفضيل أو غيره مثل : أقصى ، أعمى . ٦– أن يكون على وزن (مَفْعل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام مثل : ملهى مسعى .. .

((**وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ**)) أي أن قصر الممدود للضرورة الشعرية مجمع على جوازه ([1]) أما العكس وهو مدُّ المقصور فيجوز وقوعه في الضرورة ، مع الخلاف في صحته . .

كَيْفِيَةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً

((**آخِرَ مَقْصُوْرٍ تُثَنِّي اجْعَلَهُ يَا * إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا :: كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيْلَ كَمَتَى :: فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوَاً الألف * وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**)) أي : اجعل آخر المقصور إذا ثنيته ياء ، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف . أو كان أصل ألفه الياء نحو (الفتى) وكذلك الجامد الذي أُمِيْلَ ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه . ويدخل فيه ما ألفه أصلية لقوله كـ (متى) . وما ألفه مجهولة الأصل ، لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر . لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء فكيف يقال : إن الألف ليس لها أصل ترد إليه ؟!

ثم قال : (في غير ذا) أي : في غير هذا المذكور ، وهي المسائل الثلاث (تقلب واواً الألف) وذلك في مسألتين (وأوْلها) أي أوْلِ اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو . (ما كان قبل قد ألف) أي ما أُلف في باب الإعراب من علامة التثنية .

---

[1] – إعرابه : (سيغنيني) السين حرف استقبال ، ويغني : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، (الذي) اسم موصول فاعل ، (أغناك) **فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر . والكاف مفعول به ، (عني) متعلق بما قبله . والجملة صلة الموصول لا محل لها . (فلا) الفاء : للتعليل . ولا : نافية مهملة أو عاملة عمل ليس ، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا) ، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر (لا) ، (ولا) الواو عاطفة . ولا : زائدة للتوكيد ، (غناء) معطوف على (فقر) أو اسم ، (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف دل عليه ما قبله .**

((**وَمَا كَصَحْرَاءَ بواوٍ ثنِّيَا * وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسْاءٍ وَحَيَا :: بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ * صَحِّحْ وَمَا شَذّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ**)) أي وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً ، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل . فيثنى بقلب الهمزة واواً أو إبقائها . وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية (صحح) أي أبق الهمزة في التثنية ، وقوله : (وَحَيا) مقصور للضرورة . وأصله : حياء ، كما تقدم . ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب (على نقل)أي : سماع ، (قُصر) أي فلا يقاس عليه .

((**وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ عَلَى * حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ :: وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرَاً بِمَا حُذِفَ * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاء وَأَلِفْ :: فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الْتَّثْنِيَهْ * وَتَاء ذِي الْتَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ**)) أي : واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على (حد المثنى) أي على طريقة المثنى ، والمراد : جمع المذكر السالم (ما به تكمَّلا) أي : اكتمل آخره . وهو الألف ، فتحذف لالتقاء الساكنين . وإنما قيل لجمع المذكر السالم إنه على حد المثنى ، لأنه أعرب بحرفين ، وسلم فيه بناء الواحد ، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة ، كما أن المثنى كذلك .

وقوله : (والفتح أبق مشعراً بما حذف) أي : والفتح الذي قبل : الألف المحذوفة أبقه دالّاً عليها ومشعراً بها .

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بتاء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في التثنية .

وقوله : (وتاءَ ذي التاء أَلْزِمَنَّ تنحيه) أي : ما آخره تاء من المقصور تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يُجمعَ بين علامتي تأنيث . وقوله :(وتاءَ) مفعول أول مقدم ، و (تنحيه) مفعول ثانٍ .

((**وَالْسَّالِمَ الْعَيْنِ الْثُّلاَثِي اسْمَاً أَنِلْ * إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءهُ بِمَا شُكِلْ :: إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا * مُخْتَتَمَاً بِالْتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا :: وَسَكِّنْ الْتَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا**)) أي

امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين من الإعلال والتضعيف (إتباع عينٍ فاءه) أي إتباعَ عينِه الساكنةِ الحركةَ التي شكلت بها الفاء وهي الفتحة . وقوله (الثلاثي) أصلها : الثلاثيّ ، بتشديد الياء فخففت للشعر ، ثم ذكر في البيت الثاني بقية الشروط وهي أن يكون ساكن العين مؤنثاً . سواء كان بالتاء أو مجرداً منها .

ثم قال:(وسكن التالي غير الفتح..إلخ) والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة،فيجوز في تاليها وهو العين مع الإتباع : التسكين أو الفتح تخفيفاً . فهذه ثلاث لغات كلها منقولة عن العرب .

((**وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ * وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ**)) أي منع النحاة إتباع الكسرة فيما لامه واو . وإتباع الضمة فيما لامه ياء .

وقوله : (نحو ذروه) أي : إتباع جمع (نحو : ذروه ..) وقوله : (وشذ كسر جروه) أي : شذ ما حكا يونس من قولهم : جِرِوات – بكسر الراء – لما فيه من الكسرة قبل الواو . والجروة : الأنثى من ولد الكلب والسبع ، والصغيرة من القثاء .

((**وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَدَّمْتُهُ أَوْ لأنَاسٍ انْتَمَى**)) أي : أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد السابقة فهو إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فالأول كقولهم في (جِروَة) : جِرِوات ، كما تقدم والثاني : كقول الشاعر :

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضحى فأطقْتُها   ومالي بزفْرات العشي يدانِ ([1])

[1] – زفرات : جمع زفرة وهي : إدخال النَّفس في الصدر ، والشهيق إخراجه ، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين . (يدان) قدرة وقوة .

فسكَّن عين (زَفْرات) للضرورة ، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة . فيقال : زَفَرات .

والثالث : كقوله هذيل في جَوزة وبيضة ونحوهما : جَوَزات وبَيَضات – بفتح الفاء والعين – والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة ، كما تقدم .

وقول ابن مالك : (ونادر) خبر مقدم (غيرُ ما قدمته) مبتدأ مؤخر . والتقدير : وغير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس .

جَمعُ التَّكسِير

((**أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ * ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوْعُ قِلَّةْ :: وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعَاً يَفِي * كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي**)) أي : أن هذه الأوزان الأربعة هي أوزان جموع القلة . وقوله :(ثُمَّتَ أفعال) هي (ثُمَّ) العاطفة زيدت في آخرها (تاء) التأنيث المفتوحة.

ثم ذكر أن بعض هذه الأوزان يفي بجمع الكثرة ، أي : يأتي للكثرة ويدل عليها ، وهذا بالوضع – كما تقدم – (كأرجل) في جمع (رِجْل) فإنهم لم يجمعوه جمع كثرة .و(العكس) وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعاً (كالصُّفِي) جمع صفاة ، وهي الصخرة الملساء . وأصله : صُفُويٌ ، على وزن (فُعُول) ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء . وكسرت الفاء للمناسبة . فصارت (صُفِيٌّ) بياء مشددة ، ولم يشددها الناظم ، لضرورة الوزن .

إعرابه : (حُمِّلت) حُمّل : فعل ماض مبني للمجهول : وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول . (زفرات) مفعول ثان و (الضحى) مضاف إليه (فأطلقتها) فعل وفاعل ومفعول به . (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف و(العشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف .

وقد ذكر الجوهري ([1]) . و غيره : صفاة ، وأصفاء ، وصُفِيٌّ فيكون له جمع قلة وجمع كثرة . لكن استغنت العرب عن بناء القلة ببناء الكثرة ([2]).

((**لِفَعْلٍ اسْمَاً صَحَّ عَيْنَاً أَفْعُلُ * وَلِلْرُّبَاعِيِّ اسْمَاً أَيْضَاً يُجْعَلُ :: إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالْذِّرَاعِ فِي * مَدَ وَتأْنِيْثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ**)) أي : أن (أَفْعُلْ) أحد جموع القلة . يطرد في نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين .

والثاني : ما كان رباعيّاً بشرط أن يكون اسماً وأن يكون (كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرف) إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة ، لأنه صرح أولاً بالرباعي .

((**وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيْهِ مُطَّرِدْ * مِنَ الْثُّلاَثِي اسْمَاً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ :: وَغَالِبَاً أَغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ * فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ**)) أي : أن الذي لا يطرد جمعه على (أَفْعُل) يجمع على وزن (أفعال) مثل المفرد الذي على وزن (فَعُل) أو .(فُعُل) ، أو (فُعَل) ، والغالب أن (فُعَل) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فِعْلان) كصردان . فإن مفرده (صُرَد) بالصاد المهملة والراء : طائر ضخم الرأس . يصطاد العصافير .

وهذا الوزن — أعني (فِعْلان) — من أوزان جموع الكثرة ، وإنما ذكره — هنا — لأنه مطرد في وزن (فُعَل) فاستدرك به على قوله : (وغير ما أفعل .. إلخ) .

((**فِي اسْمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِيَ بِمَدّ * ثَالِثٍ أفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ :: وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أوْ فِعَالٍ * مُصَاحِبَيْ تَضْعِيْفٍ أوْ إعْلاَلٍ**)) أي : أن (أفعلة) اطرد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي (بمد ثالثٍ) أي : أن ثالثه حرف مد . ثم ذكر أن الجمع على (أفعلة) يلزم في كل مفرد وعلى وزن (فَعال

---

[1] – الصحاح (٢٤٠١/٦) .

[2] – وهذا من باب الاستعمال لا من باب الوضع . والفرق بينهما أن الوضع لم تضع العرب أحد البناءين استغناءً بالآخر : كرجل وأرجل ، والاستعمال أن تكون وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها استعملت أحدهما كالصُفِي . [حاشية ابن الحاج ١٢٩/٢] .

) بالفتح (أو فِعال) بالكسر ، حال كونهما (مصاحبي تضعيف) أي أن اللام مضعفة (أو إعلال) أي أنها معتلة

((**فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا * وَفِعْلَةٌ جَمْعَاً بنَقْلٍ يُدْرَى**)) أي : أن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء) وقوله : (أحمرٍ) حقه المنع من الصرف . ولكن صرفه للضرورة ، وقوله : (حمرا) بالقصر للوزن .

((**وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ قَدْ * زِيْد قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ :: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ * وَفُعَلٌ جَمْعَاً لِفُعلَةٍ عُرِفْ :: وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ * وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ**))
أي : أن وزن (فُعُل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة . قوله (إعلالاً فَقَد) مفعول مقدم ، أي : وحرف اللام فقد إعلالاً . يشير به إلى أن اللام لابد أن تكون صحيحة ، وقوله (ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف) ، ذو : نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى : بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفاً . وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه ذلك كما تقدم .

ثم ذكر أن (فُعَل) يطرد في (فُعْلة) وفي (فُعْلى) أنثى الأفعل ، ويستفاد من كونه أنثى (الأفعل) من المثال . ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فِعَل) وهو مطرد في (فِعْلة) وقد يجيء جمعه على (فُعَل).

((**فِي نَحْوِ رَامٍ اطِّرَادٍ فُعَلَهْ * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ**)) ي : من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلة) وهو مطرد في نحو (رام) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط .وقوله :(وشاع نحو كامل وكملة) إشارة إلى

الوزن السادس : (فَعَلة) ، وقد اكتفى بالمثال – أيضاً – عن ذكر الشروط . وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد ، لوجود ألفاظ مثل :عالم ، وصالح ، لا تجمع على (فَعَله) فلا يكون مطرداً ([1]) .

((**فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ**)) أي : أن (فَعْلى) جمع لكل وصف على وزن (فعيل) و(فَعِل) و (فاعل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها . ثم قال : إن ما كان على وزن (فَيْعِل) مثل : ميت .حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن.

وقوله : (قمِن) بكسر الميم . وهو خبر المبتدأ ، وهو قوله : (وميّت) .

((**لِفُعْلٍ اسْمَاً صَحَّ لاَمَاً فِعَلَهْ * وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)) أي : أن ما كان على وزن (فُعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فِعَلة).

((**وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ :: وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا * وَذَان فِي الْمُعَلِّ لاَمَاً نَدَرَا**)) أي : أن وزن (فُعَّل) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين نحو : عاذل وعاذلة وعُذَّل . ومثل (فُعَّل) (الفُعَّال) بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام وقوله : (عاذل) هو اسم فاعل من عذله عذلاً أي لامه .

((**فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا * وَقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا :: وَفَعَلٌ أَيْضَاً لَهُ فِعَالُ * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ :: أَوْ يَكُ مُضْعَفَاً وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو الْتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ :: وَفِي فَعِيْلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ * كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضَاً اطَّرَدْ :: وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا * أَوْ أُنْثَيَيْه أَوْ عَلَى فُعْلاَنَا :: وَمِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ وَالْزَمْهُ فِي * نَحْوِ طَوِيْلٍ وَطَوِيْلَةٍ تَفِي**)) أي أن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فِعَال) إلا أن كانت لامهما معتلة بالياء فجمعهما بالياء فجمعهما على (فِعَال) قليل . و يطرد (فِعَال) – أيضاً – في (فَعَل) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها . وألا يكون مضعفاً . ولم يذكر الشرط الثالث ، وهو أن يكون اسماً وقد ذكره في التسهيل ([2]) . ، ثم ذكر أن ما

---

[1] – انظر : حاشية ابن الحاج على المكودي (١٣٣/٢) .

[2] – التسهيل بشرح ابن عقيل (٤٢٨/٣) .

كان بالفاء وهو (فَعَلة) مثل (فَعَل) فيجمع على (فِعَال) بالشروط المذكورة. وقوله : (وفِعْل مع فُعْل فاقبل) أي : اقبل جمع (فِعْل وفُعْل) على (فِعَال) ولم يذكر شروط جمعهما . وورد (فِعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فعيل) بمعنى فاعل:وكذا أنثى (فعيل) وهو فعيلة اطرد فيه هذا الجمع . وكثر (فِعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) – بفتح الفاء – وأنثييه . وهما فَعْلى وفَعْلانة . أو وصف على (فُعْلان) – بضم الفاء – ومثله أنثاه فُعْلانة . والزم هذا الوزن – وهو فِعَال – في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين . نحو : طويل وطويلة وطوال . وقوله (تفي) أي تفي بالمطلوب وتحقق القياس . وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر وهو قوله : (الزمه) والياء للإشباع . ومعنى اللزوم : أن هذا الوصف نحو : طويل وطويلة لا يجمع على غير (فِعَال) من صيغ التكسير بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فِعَال)فقد تجمع على أوزان أخرى.

وَبِفُعُوْلٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِبَاً كَذَاكَ يَطَّرِدْ :: فِي فَعْلٍ اسْمَاً مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ * لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ :: وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا)) أي : يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل) نحو : كبد . وكذلك يطرد (فُعول) في اسم على وزن (فَعْل) (مطلق الفا) أي ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم .. فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها كما تقدم ، وقوله : (وفَعَلٌ له) مبتدأ ، وخبر . والضمير لـ (فُعُول) أي : (فَعَل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه .

ثم ذكر أن (فِعْلان) – وهو الوزن الثالث عشر – مطرد في اسم على (فُعَال) . وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله : (وغالباً أغناهم فِعْلانُ في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) – أيضاً – .

ثم بين أن (فِعْلان) كثير في كل اسم على (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين . وأما في غيرهما فهو قليل ([1]) . إلا ما تقدم من (فُعَال) و (فُعَل) .

((**وَفَعْلاً اسْمَاً وَفَعِيْلاً وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ**)) أي : إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (فُعْلان) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها : (فَعْل وفَعِل وفَعَل) إذا كان صحيح العين . وقوله : (وفَعَل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وهو معطوف على منصوب .

((**وَلِكَرِيْمٍ وَبَخِيْلٍ فُعَلاَ * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا :: وَنَابَ عَنْه أَفْعِلَاء فِي المُعَلّ * لاَمَاً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ**)) أي : أن (فُعلاء) يطرد في فعيل وصفاً لمذكر عاقل . سواء كان لمدح مثل: كريم . أو ذم مثل : بخيل .وكذا ما شابههما في المعنى . مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن كما تقدم في الأمثلة .

ثم ذكر أن (أفعلاء) – وهو الوزن السادس عشر – ينوب عن (فُعَلاء) في المعتل اللام والمضعف ، و أن وروده في غير المضعف والمعتل قليل ، فلا يقاس عليه . بخلاف الأول .

((**فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلٍ * وَفَاعِلاء مَعَ نَحْوِ كَاهِل :: وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ**)) أي : أن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلاء) أو (فاعَل) نحو : كاهل أو (فاعل) خاصّاً بالأنثى نحو حائض أو (فاعل) وصفاً لما لا يعقل كصاهل . ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل كالفارس وما ماثله مما تقدم .

---

[1] - **ذكر في التسهيل وشرحه (٤٤٧/٣) أن (فعلان) يجمع على (فَعَل) مطلقاً ، أي : صحت عينه نحو : خَرَب وخِرْبان – والخرب ذكر الحباري – أو اعتلت كما مثلنا ، أو اعتلت لامه كأخ وإخوان ، وفتى وفتيان . قال تعالى : ((وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)) وقال تعالى : ((وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُواْ بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ)) وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة ، وفي الصداقة على إخوان ، ولا يرد عليه . ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) لأن المعنى كالأخوة . أو أن كلامه أغلبي . [حاشية الصبان ١٣٨/٤] .**

((**وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ**)) أي : اجمعنْ كل اسم رباعي مؤنث على وزن (فَعالة) بتثليث الفاء ،وما أشبهه من وزن (فَعيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة ، أي غير موجود.

((**وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا * صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا**)) أي : جُمع لفظ صحراء وعذراء على وزن (فعالِي وفعالَى) ([1]) وابتع القياس على هذين المثالين .

ومما ينفرد به (فَعالِي) – بكسر اللام- كل اسم على وزن (فَعْلوة) – بفتح فسكون فضم ففتح – كقوله تعالى : ((كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ)) [القيامة : ٢٦] . جمع ترقوة ([2]) .

((**وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ * جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ**)) أي : اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب كالكرسي . تتبع العرب في سُنَنِ كلامها .

والمراد بالنسب المتجدد : النسب القائم وقت جمع الكلمة لأداء الغرض منه . بخلاف النسب غير المتجدد ، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه ، وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنى معين معروف بعد حذف الياء مثل : مكة ومكي ، وعلامة الثاني اختلاف اللفظ بحذفها وفساد المعنى كما مُثِّل .

((**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى :: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي * جُرِّدَ الاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ :: وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ :: وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفُهُ مَا * لَمْ يَكُ لَيْنَاً إِثْرَهُ الَّلذْ خَتَما**)) أي : انطق بوزن (فعالل) وشبهه . في جمع المفرد الذي (ارتقى) أي زاد على ثلاثة أحرف ، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد والخماسي المجرد والمزيد ، وقوله (من غير ما مضى) أي بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع ، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على(فعالل)

---

[1] – ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) – بكسر وتشديد الياء وهو الوزن الآتي .

[2] – الترقوة : عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق .

وشبهه وقوله : (ومن خماسي جرد الآخر انْفِ بالقياس) أي : احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً ، لتتوصل إلى وزن (فعالل) .

ثم بين أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فإنه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة . ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً .

وقوله : (وزائد العادي . .. إلخ) العادي : اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى :جاوز . أي احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي ، وهو ما كان على خمسة أحرف ، أربعة منها أصلية وواحد زائد . فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين . وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس، وقوله : (اللَّذ) أي : الذي . وقوله : (إثره) أي : بعده .

((**والسِّين والتَّا مِن كَمُستَدْعٍ أَزِلْ * إذ بِبِنا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ :: والميمُ أولى مِن سِوَاهُ بالبَقَا * والهَمزُ واليَا مِثلُهُ إن سَبَقَا :: والياءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ جمَعَتْ ما * كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا :: وخَيَّرُوا في زائِدَيْ سَرَنْدَى * وكُلِّ ما ضَاهَاهُ كالعَلَنْدَى**)) أي : احذف السين والتاء من مثل : مستدع ، لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته ، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته . وكذا الهمز في مثل: ألندد ، والياء في مثل : يلندد ، لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون ، والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة في موضع يدلان فيه على معنى كما تقدم ، وقوله : (والميم أولى) معناه : وجوب بقائها . وليس المراد رجحان ذلك ، لأن إبقاء الميم متعين كما تقدم .

ثم بين أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع مثل : حيزبون ، مما اشتمل على زيادتين ، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع ، ولا يأتي مع الآخر ، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين – النون أو الألف – من كلمة : سَرَنْدَى ، وكل ما شابهها

مما تضمن زيادتين ، لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى ، والحَبَنْطَى ([1]) . فتقول : حبانط . وحباطٍ ؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر ، على ما تقدم .

التَّصْغِيرُ

((**فُعَيْلاً اجْعَلِ الْثُّلاَثِيَّ إِذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا ::فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا * فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا :: وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ * بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ الْتَّصْغِيْرِ صِلْ :: وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ**)) أي : اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره ، (فُعيلاً) أي : على هذا الوزن . كقولك في تصغير (قَذَى) — وهو الوسخ في العين ([2]) قُذَيٌّ ، بإرجاع الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها ، لأن التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها . ثم ذكر أن (ما فاق) الثلاثي ، أي : زاد عليه ، له : فعيعل وفعيعيل ، كتصغير : درهم على دريهم .

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة ، ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير . ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر ، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب التكسير أو باب التصغير .

((**وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيْاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمَاً رُسِمَا**)) أي أن ما جاء في باب التكسير وباب التصغير مخالفاً للقواعد المقررة فهو (حائد عن القياس) أي خارج عنه . فيحفظ ولا يقاس عليه .

---

[1] – **الحبنطى: القصير البطين .**

[2] – **يقال : قَذِيَتْ العين قَذىً من باب (تعب) صار فيها الوسخ . والمثنى : قذيان ، كفتى وفتيان .**

فمما جاء حائداً عن القياس في باب (التصغير) قولهم في تصغير (مغرب) : مغيربان . والقياس : مغيرب . وقولهم في تصغير (رجل) : رويجل ، والقياس : رجيل .

ومما حاد عن القياس في باب (التكسير) قولهم في جمع (رهط) : أراهط ، والقياس : رهوط . وقولهم في (باطل) : أباطيل : وقياسه : بواطل .

((**لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتْم :: كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ**)) أي وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير . إذا كان قبل علامة التأنيث (أي التاء والألف المقصورة . أو قبل مدة التأنيث (وهي المدة التي الزائدة قبل ألف التأنيث) . وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (أفعال) أي : الحرف الذي قبل ألف (أفعال) ، وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه ، سوء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي ذكرناه .

((**وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا * وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا :: كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرَاً لِلْنَّسَبِ * وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ :: وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا :: وَقَدِّرِ انْفِصَال مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلا**)) : إن ألف التأنيث الممدودة ، وتاء التأنيث عُدَّا منفصلين عند التصغير . فيصغر الاسم كأنه رباعي ، وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه .وكذا الياء المزيدة في آخر الاسم للنسب تعد منفصلة عند التصغير ، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي ، وهكذا الألف والنون الزائدان بعد أربعة أحرف كزعفران ، فيقال : زعيفران ، ثم قال : قدر انفصال العلامة الدالة على التثنية ، أو الدالة على جمع التصحيح وقوله : (جلا) . أي أظهر : وقوله : (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم للفعل (جلا) ، والفعل معطوف على قوله (دلَّ) .

((**وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْر مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا :: وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ * بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّر**)) أي أن ألف التأنيث صاحبة القصر، أي : المقصورة إذا زادت على أربعة

أحرف فإنها تحذف . ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها مدة فأنت بالخيار ، كما تقدم .

((**وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيَاً لَيْنَاً قُلِبْ * فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ :: وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ :: وَالأَلِفُ الْثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ * وَاوَاً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ**)) أي : اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه . ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين – أيضاً – اكتفاء بالمثال الذي ساقه وهو : قيمة ، وتصغيرها ، قويمة . ثم بين أن تصغير (عيد) على (عييد) شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو . ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً ، كما روعي في التصغير . ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير ، وكذا مجهولة الأصل .

((**وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِي الْتَّصْغِيْرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ الْتَّاءِ ثَالِثَاً كَمَا**)) أي : كمل الاسم الناقص وهو ما حذف منه أصل : بأن ترد إليه ما حذف منه ما دام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التأنيث ، أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف . وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم . ثم مثل بقوله : (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب ، ويكون قصره للضرورة . والمراد بقوله :(الناقص) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر. ويحتمل أن المراد بـ (ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة . ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع .

((**وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا**)) أي : والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفى بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها ([1]) . فتقول في تصغير : معطف عطيف : بحذف الميم . والمعطف : بكسر الميم : هو الكساء .

[1] – حكى سيبويه في تصغيير : إبراهيم : بُرَيْهاً . وهو مستعمل في لهجتنا . لكنه شاذ لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصليين . وهما : الميم – اتفاقاً – والهمزة على رأي المبرد ، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة ، والقياس عنده أن يقال : بريهم ، بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء . انظر : كتاب سيبويه (٤٧٦/٣) شرح الكافية لابن مالك (١٩٢٧/٤) .

((**اخْتِمْ بِتَا الْتَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنّ :: مَا لَمْ يَكُنْ بِالْتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ ::وُشَذَّ تَرْكُ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ * لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ**)) أي : اختم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم عارٍ من التاء ثلاثي ، كقولك في سن : سُنينة . ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء أن لا يحصل لبس فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء .

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ ، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها . وقوله : (كثَر) بفتح الثاء المثلثة بمعنى : زاد ، من قولهم:كاثرته فكثرته أي : غلبته وزدت عليه .

((**وَصَغَّرُوَا شُذُوْذاً الَّذِي الَّتِي* وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي**)) أي : أن العرب صغَّرت شذوذاً بعض الأسماء المبنية : (الذي والتي) الموصولتين . و (ذا) الإشارية . مع فروعها التي منها : (تا) للمفردة المؤنثة وكذا : (تي) .

ولم يبين كيفية تصغيرها : بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة ، ثم إن قوله : (مع الفروع) ليس على عمومه ، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي) ، وهو المفهوم من التسهيل ([1]) .

النَسَبُ

((**يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلْنَّسَبْ * وَكُلُّ مَا تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ**)) أي : أن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب مثل: ياء الكرسي . في أنها مشددة وفي آخر الاسم . غير أن ياء النسب

[1] – التسهيل بشرح ابن عقيل (٥٢٢/٣) .

زائدة . وياء الكرسي أصلية . ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره لمناسبة الياء .

((**وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا * تَأْنِيْثٍ أوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَ :: وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ**)) أي : احذف ما حواه الاسم من ياء مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، ولا تُثْبِتْ تاء التأنيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها . والمراد بالمدة هنا : ألف التأنيث المقصورة ، ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن ، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن ، لقوة شبهها بتاء التأنيث في زيادتها .

((**لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى :: وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعا أَزِلْ * كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسَاً عُزِلْ :: وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعَاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ**)) فقوله : (لشبهها) خبر مقدم (مالها) مبتدأ مؤخر . أي : ما ثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين – الحذف والقلب – ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية ، ووجه الشبه : كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن ([1]) وأشار بقوله: (وللأصلي قلب يعتمى) إلى أن القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف ، وقوله : (يعتمى) أي : يختار ، يقال : اعتماه يعتيمه ويعتامه ، إذا اختاره ، وظاهر كلامه أن اختيار القلب ، خاص بالأصلية ، مع أنه صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية ([2]) .

ثم بين حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف ، وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (عُزل) أي : طرح وحذف . أما الرابعة فحذفها أولى من قلبها واواً ، وقوله : (حتمٌ قلب ثالث يَعِنّ) بكسر العين وسكون النون للوزن ، وأصلها مشددة من : عَنَّ يَعنُّ ، أي يعترض ويوجد ، والمعنى :

---

[1] – **وإنما قُيِّد بسكون الثاني لأن الألف لا تقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت للتأنيث ، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك (٣٣٢/٤) .**

[2] – **انظر شرح الكافية الشافية (١٩٤٢/٤) ،**

أنه يجب قلبُ كلِّ ثالث معتل من ألف مقصور أو ياء منقوص . أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين : .

((**وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحَاً وَفَعِلْ * وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ**)) أي : اجعل ذلك القلب – أي قلب ياء المنقوص واواً – والياً انفتاحاً . أي : افتح الحرف الذي قبله . وكذا كل ثلاثي مكسور العين فيجب فتح عينه عند النسب ، سوء كان مفتوح الفاء أو مكسورها، أم مضمومها .

((**وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ * وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ**)) تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم يا مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب . وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة . ويبقي الأصلية ويقلبها واواً ، فيقول في : المرمي ، مَرْمَوِيٌّ ، وهي لغة قليلة ، والمختار الحذف فتقول : مرميٌّ ([1]) كما تقدم .

((**وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيْهِ يَجِبْ * وَارْدُدْهُ وَاوَاً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ**)) أي إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف مثل: حيّ فلا يحذف منه شيء ، بل يجب فتح ثانيه . ورده إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو . ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء .

((**وَعَلَمَ الْتَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلْنَّسَبْ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ**)) : احذف علامة التثنية لأجل النسب . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث .

((**وَثَالِثٌ مِنْ نَحوِ طَيِّبٍ حُذِفْ * وَشَذَّ طَائِيُّ مَقُوْلاً بِالأَلِفْ**)) أي : أن الحرف الثالث – وهو الياء الثانية – من كل اسم وسطه ياء مشددة مكسورة . نحو : طيّب . يجب حذفه فتقول : طيْبيّ . وشذ (طائي) بإبدال الياء ألفاً كما تقدم . وقوله ، (وثالث) مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف أي : وحرف ثالث . أو المجرور بعده صفة له ، والخبر قوله : (حُذف) .

---

[1] – **أصل : مرميّ مَرْمَوِيٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول : والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي . وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل .**

((**وَفَعَليٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ * وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ**)) أي : اُلتزم في النسبة إلى (فعيلة) حذف التاء والياء وفتح العين ، وحُتِمَ في النسبة إلى (فُعيلة) حذف الياء والتاء أيضاً .

((**وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا * مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا**)) أي : ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من باب (فَعيلة وفُعيلة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ، ومفهوم قوله (مُعَلَّ لام) أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء .

((**وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ * وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ**)) أي : تمموا ولم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة) ، فقالوا : طويلي . (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعيلة وفُعيلة مضاعفاً . (كالجليلة) والحُميمة ([1]) . فقالوا : جليلي ، وحُميمي.

((**وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي الْنَّسَبْ * مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ**)) أي : أن همزة الممدود تُعطي في النسب من الحكم ما جرى عليها في التثنية كما تقدم .

((**وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا ::إِضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوَ ابْ * أَوْ مَالَهَ الْتَّعْرِيْفُ بِالْثَّانِي وَجَبْ :: فِيْمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ * مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ**)) أي : انسب لصدر المركب الإسنادي ، وصدر ما ركب تركيب مزج ، وانسب للثاني – وهو العجز – إذا كان متمماً لمركبك إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني – أي المضاف إليه – . وقوله: (تَمَّما) بفتح التاء . بمعنى : كمَّل ، وألفه للإطلاق . وقوله (أو اب) بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو .

---

[1] – **بلدة بالبلقاء من أرض الشام . ومكان قرب مكة . [انظر : معجم البلدان (٣٠٧/٢)] .**

ثم بَيَّنَ أنه ما سوى هذه المواضع التي ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول ، ما لم يخف بالنسب إليه لبس . فإن خيف لبس نسب إلى الثاني كعبد الأشهل فتقول : أشهلي .

((**وَاجْبُرْ بِرَدِّ الَّلاَمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ * جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ :: فِي جَمْعَي الْتَّصْحِيْحِ أَوْ فِي الْتَّثْنِيَهْ * وَحَقُّ مَجْبُوْرٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ :: وَبِأَخٍ أخْتَاً وَبِابْنٍ بِنْتَا * ألحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا**))

أي : اجبر برد اللام الاسم الذي حذف منه اللام (جوازاً) نعت لمحذوف أي : جبراً جائزاً لا واجباً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر ([1]) . أو لمؤنث ، ففي هذه الحالة يستحق المجبور – وهو ما حذفت لامه – التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه عند النسب .

ثم قال : ألحقْ أختاً بأخ في رد اللام، وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها ، بلا نظر لوجوبه وجوازه ، فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت ، دون ما ألحق به وهو ابن ، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله : (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس ، وقوله (ويونسُ) يقرأ غير مصروف على أصله ، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه .

((**وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائي * ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَلاَ وَلاَئِي**)) أي : ضاعف الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين أي : حرف علة . فتقول في : لا : لائي . بياء النسب المشددة ، ولكنها خففت للشعر .

((**وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ * فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ**)) أي : وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام ، مثل : شية . فجبره بإرجاع فائه وفتح عينه واجب عند النسب إليه ، فيقول : وِشْيِيّ . لأنه الضبط السابق قبل الحذف ،وقول سيبويه أرجح للتخفيف .

---

[1] – **لا فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر مع التثنية ، لأن ما يُردُّ فيه يرد فيها بلا عكس ك (لام) أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع ، وقد اقتصر ابن مالك في شرح الكافية (١٩٥٤/٤) والتسهيل (٣٧١/٣) على التثنية والجمع بالألف والتاء .**

((**وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبَاً لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدَاً بِالْوَضْعِ**)) أي : إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه . إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع – بأن كان علماً على واحد كالجزائر – علماً على الدولة المعروفة – أو اشتهر في جماعة معنية كالأنصار – رضي الله عهنم – فإنه ينسب إليه على لفظة ([1]) .

((**وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ * فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ**)) أي : أن صيغة (فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب ، وكذا صيغة (فاعل) و(فعّال) فقوله : (فَعِل) مبتدأ ، خبره جملة (أغنى عن الياء) . وتقدير البيت : وفَعِل مع فاعل وفَعَّال أغنى في النسب عن الياء فَقُبل عند النحاة .

((**وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا * عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا**)) أي : ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره يقتصر على الذي نُقِل منه ، ولا يقاس عليه. كقولهم في البحرين : بحراني ، وفي الرّي ، الرازي . وفي مرو : مروزي ([2]) . وفي صنعاء ، صنعاني ، وفي حضرموت : حضرمي ، وفي الشِّتاء ، شَتَوي ، وفي البادية : بدوي .

الْوَقْفُ

((**تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفَاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا**)) أي : اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف ، واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح . وهو الضمة والكسرة .

---

[1] – **قال في (همع الهوامع) (١٧١/٦) : (وأجاز قوم : أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ..) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسماع كالأعلام التي اشتهرت وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه كالجواليقي والثعالبي . والكرابيسي والمحاملي وغيرها ، ولأن النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يوقع في اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد ، فيقال في النسب إلى الملوك . الملوكي ، وإلى الدُّول الدُّولي . وإلى الكتّاب : الكتابي . وهكذا . انظر النحو الوافي (٧٤٢/٤) .**

[2] – **نقل السيوطي في المزهر (٢٥١/٢) عن ثعلب أنه قال : إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو ، لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم .**

((**وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَار**)) أي : احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير المفتوحة ، وهي المضمومة والمكسورة ، وقِفْ على الهاء ساكنة ، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف .

((**وَأَشْبَهَتْ إِذَاً مُنَوَّنَاً نُصِبْ * فَأَلِفَاً فِي الْوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبْ**)) إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً ، كما يوقف على المنون المنصوب ، كأن يقول لك : أزورك غداً إن شاء الله . فتقول : إذن أكرمك ، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً . سوء كانت ناصبة للمضارع أولاً ، وهذا رأي البصريين إلا المبرد ، وهو اختيار ابن مالك . والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً ([١]) . لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين ([٢])

((**وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِي الْتَّنْوِيْنِ مَا * لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا :: وَغَيْرُ ذِي الْتَّنْوِيْنِ بِالْعَكْسِ وَفِي * نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي**)) أي : أن حذف ياء المنقوص المنون – غير المنصوب – أولى من إثباتها . وهذا يشمل المرفوع والمجرور . وفهم منه جواز الإثبات ، كما فهم منه أن المنصوب تثبت ياؤه عند الوقف ، ويقلب التنوين ، ألفاً . وقوله : (وحذف يا المنقوص ..) المراد به عدم ردها ، لأنها محذوفة قبل الوقف .

وقوله : (وغير ذي التنوين بالعكس) أي أن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون ، فيجوز الإثبات والحذف ، لكن الإثبات أجود ، أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة .

وقوله : (وفي نحو مُرٍ لزوم رد اليا اقتفى) : معناه : أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف رد الياء . وقوله (اقتفى) أي : اتُبع .

---

[١] – **انظر المطالع النصرية ص (١٣٥– ١٣٦) .**

[٢] – **معاني الحروف للروماني ص (١١٧) ونقل في الجنى الداني . ص (٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكودي يد من يكتب (إذن) بالألف ، لأنها مثل (أن ، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف).**

((**وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ * سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ :: أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضعِفاً * مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا :: مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ * لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ :: وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لاَ * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلاَ :: وَالْنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ * وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ**)) أي : سكن آخر المتحرك – غير (ها) التأنيث – أوقف عليه (رائم التحرك) أي : آتيا في التحرّك بالروم . (أو اشمم الضمة) أي : أشمم الحرف الضمة . وهو مشتق من الشم ، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيَّأت العضو للنطق بها ، وقوله (أوقِفْ مُضْعِفاً .. إلخ) أشار به إلى الوجه الرابع ، وهو التضعيف وشروطه الثلاثة ، وهي (ما ليس همزاً) أي ليس آخره همزة (أو عليلاً) أي ولا حرف علة (إن قفا محركاً) أي : إن تبع محركاً .

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل بقوله (وحركاتٍ انقلا.. إلخ) أي : انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه (لساكن) . أي لساكن قبله ، وقوله : (انقلا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، أبدلت في الوقف ألفاً . وهذا الشرط الأول ، (تحريكه لن يُحظلا) أي : لن يمنع ، والألف للإطلاق ، وهذا الشرط الثاني ، وفي قوله (ونقل فتح .. إلخ) ذكر الشرط الثالث المختلف فيه ، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز . فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل . (وكوفٍ نقلاً) بحذف ياء النسب للضرورة أي : أجاز نقل الحركة مطلقاً . وقوله : (والنقل إن يعدم نظير امتنع) إشارة إلى الشرط الرابع ، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدَّم .

((**فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْمِ هَا جُعِلْ * إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ :: وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا * ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى**)) أي : جعل تاء التأنيث في الاسم هاءً عند الوقف بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله ، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً ، أو ساكناً معتلاً – كما مضى – واحْتَرَزَ بذلك من تاء (بنت ، وأخت) – كما تقدم – فإنها لا تُغَيّر .

ومفهوم قوله : (الاسم) أن الفعل يوقف عليه بالتاء . وكذا مفهوم قوله : (بساكن صح وصل) أنه إن كان ما قبلها ساكناً معتلاً ، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء .

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه .

وقوله : (وغيرُ ذين بالعكس انتمى) أي : غير الجمع وشبهه يكثر الوقف بالهاء وتَقِلُّ سلامة التاء . ومعنى : (انتمى) انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً . على أن قوله : (بالعكس) متعلق بـ (انتمى) أو حال من فاعله .

((**وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَل * بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ :: وَلَيْسَ حَتْمَاً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ * كَيَعِ مَجْزُوْمَاً فَرَاعِ مَا رَعَوْا**)) أي : قف بها السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو البناء . مثل : أعط من سأل . فتقول : من سأل أعطهْ . ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقي على حرف واحد مثل : عِ. أمر من : وعى . والأصل : اوعي : حذفت الياء للنباء ، والواو حملاً على المضارع ، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها . فتقول : النصيحة عِهْ ؛ فـ (النصيحة) مفعول مقدم و (عِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة . والفاعل ضمير مستتر ، والهاء للسكت . وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد مثل: يع – مجزوماً – فتقول : لم يَعِهْ . وقوله (فراع ما رعوا) فعل أمر من راعي يراعي . والمراعاة : الملاحظة .

((**وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ :: وَلَيْسَ حَتْمَاً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى**)) أي : إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها ، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت ، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً كقولك : اقتضى اقتضاء مه . ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إيلاؤها الهاء واجباً . وقوله : (اقتضاء م اقتضى) مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً ، لإضافته إلى ماله الصدارة ، وتقديره : اقتضاءَ أيّ شيء اقتضى ؟

وجوابه : اقتضاءَ يُسْرٍ، أو تعجيل ونحوهما .

((**وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا * حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا :: وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا * أدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا**)) أي : أجز وصل هذه الهاء – وهي هاء السكت – بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب . وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة ، كقولهم في : سقط من علُ : من عَلُهْ ، وقوله : (استحسنا) فيه بيان أحسنية الاتصال ، فلا يُعدُّ تكراراً مع قوله : (ووصل ذي الها أجز) وقوله : (وفي المدام) بضم الميم ، بمعنى دائم البناء .

((**ورُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرَاً وَفَشَا مُنْتَظِمَاً**)) أي : قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة . وهذا قليل في النثر ، كما يستفاد من قوله : (ورُبَّما) ، وهو في الشعر كثير ، ومعنى (فشا) كثر .

الإِمَالَةُ

((**الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ * أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ :: دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا * تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا :: وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ**)) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل وهذا هو السبب الأول ، وكذلك الألف التي تُردُّ إلى الياء في بعض التصاريف ، دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ ، وهذا السبب الثاني ، وقوله : (منه اليا خَلَفْ) حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها ، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة ، وإن وليتها الهاء ، لأنها في حكم الإنفصال ، وأشار إلى الثالث بقوله : (وهكذا بدل غير الفعل .. إلخ) أي : كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ) سواء كان واوي العين كما في ماضي (خَفْ) وهو خاف ، أو يائي العين كماضي (دِنْ) وهو : دَانَ.

((**كَذَاكَ تَالِي الْيَاء وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ :: كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي :: كَسْرَاً وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ**)) أي : أن الألف التالية ياءً تمال كإمالة الألف السابقة . والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء نحو : الحُلَّة أدر جيبها ([1]) . وهذا السبب الرابع وقوله : (كذاك ما يليه كسر) أي كذلك تمال الألف التي تليها كسرة . وهذا الخامس . وقوله : (أو يلي تالي كسر) أي كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً وقع بعد كسر . (أو سكون قد ولي كسراً) أي : أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر ، وهذا السبب السادس . وقوله : (وفصل الهاء كلا فصل يعد) أي : أنه لا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، ثم ذكر المثال المتقدم ، وقوله : (لم يُصد) بالبناء للمجهول أي : لم يمنع . وسكنه للوقف .

((**وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا * مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكفُّ را :: إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ :: كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ**)) أي : أن حروف الاستعلاء (تكفّ) أي تمنع تأثير سببٍ مُظْهَرٍ من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء (وكذا تكف را) بالقصر للضرورة ، أي : وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة – كما يفهم مما سيأتي – وقوله : (إن كان ما يَكُفُّ .. إلخ) فيه بيان شرط المانع ، وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة – وهو حرف الاستعلاء أو الراء – متأخراً عن الألف . فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصولاً بحرف أو بحرفين . وقوله (متصل) خبر كان منصوب ، وسُكِّنَ للوقف في لغة ربيعة . وأشار بقوله : (كذا إذا قدم .. إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدماً على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسوراً ، ولا ساكناً بعد كسرة ، وقوله : (كالمِطْوَاعَ مِرْ

---

[1] – **الحُلَّة : بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد .**

) مثال للساكن بعد كسرة ، والمطواع : صيغة في المطيع ، وقوله : (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه .أي : أعط المطواع .

((**وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ * بِكَسْرِ رَا كَغَارِمَاً لاَ أَجْفُو**)) أي : أن كفّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة ، ينكف ويبطل بالراء المكسورة وقوله (را) بالقصر للضرورة ، ثم مثل بقوله (غارماً لا أجفو) أي : لا أجفو غارماً . فألف (غارم) تمال . مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء ، لكن بطل منعه لوجود الراء المكسور ، ومعنى المثال : لا أطالب الغارم مطالبة الجفا، بل مطالبة الرفق والتيسير .

((**وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ**)) أي : لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً ، أما الكف– وهو سبب المنع – فقد يؤثر ولو كان منفصلاً .

((**وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ * دَاعٍ سِوَاهَا كَعِمَادَا وَتَلاَ**)) أي: وقد أمالت العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر . ثم مثل بـ (عمادا) و(تلا) وتقدَّم الكلام عليهما ، وقد أخر ابن مالك – رحمه الله – هذا السبب ؛ وهو التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب ، وأخره – أيضاً – عن الموانع لكونها لا تؤثر فيه

((**وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا * دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرنَا**)) أي : لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً . ما عدا (ها) و(نا) فإنها يمالان باطراد .

((**وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ * امِلْ كَللأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ :: كَذَا الذي تَلِيهِ هَا التأنيثِ في * وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ**)) أي : أمل الفتح قبل الراء المكسورة والواقعة في الطرف . ثم ذكر المثال ، وأصله : مِلْ للأمر الأيسر تُكْفَ الكُلف . بضم الكاف جمع كلفة . أي : مل للأمر

الأخف تكف المشاق . وقوله : (في طرف) صفة لراءٍ ، وليس قيداً ، بل هو غالب . لأن سيبويه نصَّ على إمالتهم فتحة الطاء من قولك : رأيت خَبَطَ رياح ([1]) .

وقوله :(كذا الذي تليه ها التأنيث)إشارة إلى الحرف الثالث الذي يمال الفتح قبله . أي : كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف . وقوله : (إذا ما كان غير ألف) أي : بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفاً نحو : الصلاة والحياة . فإنها لا تمال .

وإذا كان الضمير في قوله (كذا الذي تليه) يعود على الفتح الذي تليه الهاء ، لأنه هو الذي يمال ، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان غرضه دفع توهم أن الهاء تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة . فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف . لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح . والله أعلم .

التَصْرِيفُ

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة ،وما لحروفها من أصالة وزيادة،وصحة أو إعلال،وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة : عدد حروفها وحركاتها وسكناتها .

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها لمعرفة ما فيها من أصالة وزيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال ، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى .

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية . فلا يدخل في التصريف وإنما هو من أبواب النحو .

---

[1] – **كتاب سيبيويه (١٤٣/٤) . والخبط : بفتحتين . الورق تنفضه الرياح .**

وموضوع التصريف : الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة ، فلا يدخل الحروف ولا الأسماء المبنية كالضمائر ، ولا الأسماء الأعجمية ، ولا الأفعال الجامدة كعسى وليس .

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف. إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف .نحو : يد ودم ، في الأسماء . ونحو : قُمْ : وبعْ ، وفِ بوعدك ، في الأفعال .

((**حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الْصَّرْف بَرِي * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي :: وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يرَى * قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غُيِّرا**)) أي : أن الحرف وشبهه – من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة – بريء وخالٍ من التصريف ، وعبَّر – هنا – بالصرف دون التصريف للإشعار بأنه لا يقبله بحال ، بخلاف ما لو أتى به ، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله ، وما سواهما فهو (بتصريف حري) أي : جدير وحقيق . وقوله : (بري) أصله : بريء ، بالهمز ، فخففه ، وقوله : (حري) أصله : حريّ – بتشديد الياء – فخُفف بحذف إحداهما للضرورة .

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف ، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه

((**وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعا عَدَا**)) أي : أن منتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف . ،وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف . و(إن) في قوله : (ان تَجَرَّدَا) شرطية ، وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة .

((**وَغَيْرَ اخِرِ الْثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ * وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ :: وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ * لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ**)) أي : غير آخر الاسم الثلاثي – وهو أوله وثانيه – يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر ، ويزيد الثاني بالتسكين . وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر . وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي ، لأنه حرف إعراب ، فحركته بحسب العوامل .

ثم بين أن ما كان على وزن (فِعُل) – بكسر فضم – فهو مهمل ، وعكسه وهو ما كان على وزن (فُعِل) – بضم فكسر – قليل الاستعمال لما تقدم من تخصيصه بالمبني للمجهول .

((**وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ :: وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتّاً عَدَا**)) أي : افتح أو ضم أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي . ولما سكت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً . فهذه ثلاثة أبنية . وقوله : (وزد نحو ضُمِنْ) إشارة إلى البناء الرابع وهو الفعل المبني للمجهول .

ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعيّاً والفعل المزيد أكثر ما يكون سداسياً .

((**لاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ :: وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلاَ * فَمَعْ فَعَلّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ * كَذَا فُعَلِّلٍ وَفِعْلَلٌّ وَمَا * غَايَرَ لِلْزَّيْد أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى**)) أي : للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها . (وإن علا) وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة . وأشار بقوله : (وما غاير .. إلخ) إلى أن ما جاء من الأسماء المتمكنة ([1]) على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه أو ناقص منه بعض حروفه ، مثل : يد ، ظريف ، استخراج . ف (يد) نقص منه أصل وهو الياء ، إذ أصله : يَدْيٌ – كما تقدم في أواخر النسب – وظريف فيه زيادة الياء . واستخراج فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف .

((**وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي * لاَ يَلْزَمُ الْزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي**)) أي أن الفرق بين الأصلي والزائد ، هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة ([2]) بحيث لا يمكن الاستغناء عنه . مثل : كتب . فالأحرف الثلاثة أصلية ، لأنها ثابتة في المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ... إلخ .

---

[1] – انظر شرح المرادي (٥/٢٣٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢/١٧٢) .

[2] – يرد عليه ما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد كنون قرنفل وواو كوكب .

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف ([1]) فيمكن الاستغناء عنه ، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً . مثل : كاتب ، فالألف زائدة ، لأنها وجدت في اسم الفاعل ، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع - مثلاً - ([2]) .

وقوله : (مثل تا احتذي) فإنها زائدة لأنك تقول : حذا حَذْوَ محمدٍ ، أي : فَعَلَ فِعْلَه . فلما سقطت علم أنها زائدة . يقال : احتذى به : أي اقتدى به . واحتذي : أي انتعل .

((**بِضِمْنِ فِعْلِ قَابِلِ الأَصُوْلَ فِي * وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي :: وَضَاعِفِ الَّلامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ :: وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ * فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ**)) : قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثية — وهي الفاء والعين واللام — والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان . ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي - كما في الرباعي والخماسي — فإنك تضاعف اللام في الميزان . فتقول في الوزن : جَعْفَر : فَعْلَل ، وفي وزن فُسْتُقْ : فُعْلُل.

وإن كان الزائد ضعف حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضعفه . فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ،

((**وَاحْكُمْ بِتَأَصِيْلِ حُرُوْفِ سِمْسِمِ * وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ**)) أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل : سمسم ، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه ولا يصلح أحد المكررين للسقوط .

---

[1] - **يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال : الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفيه . [المغني في تصريف الأفعال ص ٥٥] .**

[2] - وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر : المغني في تصريف الأفعال ص ٨٥.

والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط مثل : لَمْلِمْ . وقد تقدم بيانه .

((**فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ :: وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا :: وِهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا * ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا :: كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفَ**)) أي أن الألف إذا صاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد .. وقوله (بغير مين) أي : كذب .

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي مثل : يؤيؤ -اسم طائر كما تقدم – ووعوعَ وهو فعل ماض – على الأرجح – فيكون من عطف الفعل على الاسم . وهو من قولهم : وَعْوَعَ الذئب وعوعة : صَوَّت . والوعوعة . صوته .

ثم بين أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، فإن لم يقطع بأصالتها فيحتمل في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة كما تقدم . وكذا تزاد الهمزة إذا وقعت آخراً بعد ألف (أكثر من حرفين لفظها ردف) أي : تبع لفظها – أي تقدمها – أكثر من حرفين .

((**وَالْنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي * نَحْو غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي :: وَالْتَّاءُ فِي الْتَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعَهْ * وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ :: وَالْهَاءُ وَقْفَاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ * وَالَّلامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ :: وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ * إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ**)) أي : تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة . وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان . نحو : غضنفر . وقوله : (أصالة كفى) مبني للمجهول . و(أصالة) مفعول ثان . ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون وهو مفعوله الأول . والتقدير : وكُفي النونُ أصالةً في نحو : غضنفر . ومعنى (كفي) أي : صُرف . يقال : كفاك الله الشر . بمعنى : صرفه عنك . فمعنى : (أصالة كفي) أي منعت النون من الأصالة وصرفت عنها .

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة : وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء . ولم ينصَّ على زيادتها ، لأنها لا تزاد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال ، فكأنه اكتفى بذلك ثم ذكر زيادة الهاء ، واللام .

ثم بين أنه إذا وقع شيء من حرف الزيادة السابقة خالياً عما قُيد به فهو أصل ، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن ، وقوله : (إن لم تبين) يجوز ضبطه بفتح التاء والأصل . تتبين ، و (حجة) فاعل . وبضم التاء على أنه مضارع مبني للمجهول و (حجة) نائب فاعل ، وقوله : (كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وهو بكسر الظاء المشالة . من باب(فَرِحَ) من قولهم : حَظِلَت الإبل : أي : أكثرت من أكل الحنظل ([1]) ، فهذا دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه ، مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون، و الله تعالى أعلم.

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

((**لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ * إِلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوَا :: وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى :: وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا * أَمْرُ الْثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا :: وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ * وَاثْنَيْن وَامْرِىءِ وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ :: وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ**)) أي : أن الوصل – وهو الاستمرار في الكلام – وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام ، ويسقط في دَرْجِهِ ، وقوله (استثبِتوا) : بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثبات . وهو تحقق الشيء ومعرفته حق المعرفة .

---

[1] – الحنظل : الشجر المرُّ . انظر : اللسان (مادة : حظل) .

وقد أفاد قوله : (للوصل همز) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً ([1]) وهذا هو الصحيح ، وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف كما تقدم .

ثم أشار إلى مواضع الهمزة ، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف مثل : انجلى . أي : انكشف . وكذا الأمر والمصدر منه . وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً مثل:اخشَ وامضِ وانْفُذْ ، ومَثَّلَ هذه الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه على (يَفْعَل) كالأول ، أو (يَفْعِل) كالثاني ، أو (يَفْعُل) كالثالث ، والألف في (انفذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة .

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل . وقوله : (سُمع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة ([2]) .بهمزة الوصل غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وقوله(وتأنيثٍ تَبِعْ) عنى به : ابنة واثنين وامرأة ، ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل ، فقال : (همز أل كذا) أي : همز كلمة (أل) همز وصل سوء كانت معرِّفة أو موصولة أو زائدة .

ثم ذكر أن همز (أل) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام ، أو يسهل بين الهمزة والألف .

الإِبْدَالُ

((**أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا * فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا :: آخِرَاً اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ وَفِي * فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنَاً ذَا اقْتُفِي :: وَالْمَدُّ زِيْدَ ثَالِثَاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزَاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلائِدِ :: كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفَا**)) أي : أحرف الإبدال أحرف : هدأت موطيا .وهي تسعة

[1] – وتكتب ألفاً مجردة من الهمزة .

[2] – وهي التي ذكرها ابن مالك ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و (ال) الموصولة ، لأنها اسم وليست بحرف ، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله : (همزة أل كذا) .

: ومعنى : هدأت : سكنت . وموطيا : من أوطأته أي : جعلته وطيئاً . فالياء فيه بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل وأصله : موطئاً ، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء ، وهي قوعهما آخر الكلمة (إثر ألف زيد) أي بعد ألف زائدة وهذا الموضع الأول . أو وقوعهما (في فاعل ما أُعِلَّ عيناً) أي : في اسم فاعل فعل معتل العين بأحدهما ، وقوله : (ذا) أي إبدالهما همزة (اقتُفي) بالبناء للمجهول خبر (ذا) أي : اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه وهذا الموضع الثاني . ثم أشار إلى الموضع الثالث . بقوله : (والمد زيد .. إلخ) أي : والمد – وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه – يرى همزاً في مثل : القلائد . حال كون المد زائداً ثالثاً في (الواحد) أي المفرد : وقوله : (في مثل كالقلائد) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه .

ثم ذكر الموضع الرابع بقوله : (كذاك ثاني ليّنَين ..) أي : كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفي ليّنين اكتنفا – أي أحاطا – بمدة مفاعل – وهي الألف – واحذر بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا : حرف العلة المتحرك . وقوله (كجمع) بالتنوين وهو مصدر حذف فاعله . و (نيّفاً) مفعوله . والتقدير : كجمعهم نيِّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا : نيائف . بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة .

أما الموضع الخامس فيأتي إن شاء الله في قوله : (... وهمزاً أول الواوين رُدّ) .

((**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ * لاَمَاً وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ :: وَاوَاً وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ * فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوَفِيَ الأَشُدّ**)) أي : أحرف الإبدال أحرف : هدأت موطيا .وهي تسعة :
ومعنى : هدأت : سكنت . وموطيا : من أوطأته أي : جعلته وطيئاً . فالياء فيه بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل وأصله : موطئاً ، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء ، وهي قوعهما آخر الكلمة (إثر ألف زيد) أي بعد ألف زائدة وهذا الموضع الأول . أو وقوعهما (في فاعل ما أُعِلَّ عيناً) أي : في اسم فاعل فعل معتل العين بأحدهما ، وقوله : (ذا) أي إبدالهما همزة (اقتُفي) بالبناء للمجهول

خبر (ذا) أي : اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه وهذا الموضع الثاني . ثم أشار إلى الموضع الثالث . بقوله : (والمد زيد .. إلخ) أي : والمد — وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه – يرى همزاً في مثل : القلائد . حال كون المد زائداً ثالثاً في (الواحد) أي المفرد : وقوله : (في مثل كالقلائد) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه .

ثم ذكر الموضع الرابع بقوله : (كذاك ثاني ليّنَين ..) أي : كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفي ليّنين اكتنفا — أي أحاطا – بمدة مفاعل — وهي الألف — واحذر بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا : حرف العلة المتحرك . وقوله (كجمع) بالتنوين وهو مصدر حذف فاعله . و (نيّفاً) مفعوله . والتقدير : كجمعهم نيّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا : نيائف . بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة .

أما الموضع الخامس فيأتي إن شاء الله في قوله : (... وهمزاً أول الواوين رُدّ) .

((**وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ :: إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ * وَاوَاً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ :: ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقَاً كَذَا وَمَا يُضَمُّ * وَاوَاً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظَاً أَتَمُّ :: فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقَاً جَا وَأَؤُمُّ * وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ**)) أي : اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة (ان يسكن) أي ذلك الهمز وهذه الحالة الأولى وهي سكون الهمزة الثانية . ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (كآثِر) فعل أمر من : آثره بكذا يؤثره به . إذا فضّله به على غيره . وأصله : أأثر . (وائتَمِن) بفتح التاء وكسر الميم ، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم . فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء ؛ لكسر ما قبلها ، فيقال : اِيْتَمِن .

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين — وهي الحالة الثالثة كما تقدم — فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر بقوله : (إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً) أي : إن يفتح ثاني الهمزتين

بعد همزة ذي ضم أو فتح قلب واواً (وياءً إثر كسر ينقلب) أي : وينقلب ثاني الهمزتين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همزة ذي كسر .

وذكر حكم الثانية المكسورة بقوله : (ذو الكسر مطلقاً كذا) أي : ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً – سوء كان بعد ضم أو فتح أو كسر – (كذا) أي كهذه إشارة إلى ما قبله مما ينقلب ياء .

وذكر حكم الثانية المضمومة بقوله : (وما يضم واواً أصِرْ) أي : وما يضم من ثاني الهمزتين فصيّره واواً مطلقاً ، سوء كان ما قبله مضموماً أم غير مضموم .

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً بقوله : (ما لم يكن لفظاً أتمّ) . فذاك ياءً مطلقاً (جا) أي يُصيَّر ما انضم من ثاني الهمزتين واواً (ما لم يكن لفظاً أتمّ) أي بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة . فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً سوء كان بعد ضم أو فتح أو كسر ، كما في الحالة الثالثة . أو كان بعد سكون كما مرَّ في الحالة الثانية . وقوله (جا) بالقصر أي : عن العرب ، وأشار بقوله : (وأؤُمْ ونحوه وجهين في ثانيه أُمْ) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إبقاؤها من غير قلب نحو : أؤُم ،وأئِنُّ بإبقاء الهمزة ، مضارعي : أمَّ بمعنى قصد ، وأنَّ بمعنى : تألم . وإن شئت . قلت : أومُّ ، وأينُّ بالإبدال . وقوله (وجهين في ثانيه أُمْ) أي : اقصد وجهين في الهمز الثاني كما تقدَّم .

((وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْرَاً تَلاَ * أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ :: فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا الْتَّأْنِيْثِ أَوْ * زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ذَا أَيْضَاً رَأَوْا :: فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنَاً وَالْفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبَاً نَحْوُ الْحِوَلْ :: وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَنّ :: وَصَحَّحُوَا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ * وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ)) أي اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً . أو تلا ياء التصغير .

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار بقوله : (بواو ذا افعلا.. إلخ) أي : افعل ذا بالواو . وهو قلبها ياء ، كما قلبت الألف ياء ،بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو قبل الألف والنون الزائدين ، وهذا هو الموضع الأول .

وأشار بقوله : (ذا أيضاً رأوا .. إلخ) إلى الموضع الثاني ، والمعنى : أن النحاة رأوا – قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر الفعل المعلّ العين وبعدها ألف كما تقدم . وأشار بقوله . (والفِعَل منه صحيح ..) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (فِعَل) – بكسر ففتح – وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف . فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب مثل : الحِوَل : مصدر حال .

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : (وجمع ذي عين أُعِلَّ ... إلخ) أي : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفرده أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها كما يفهم مما تقدم . واشتراط الألف بعد ما يفهم من البيت الآتي وقوله :(حيث عَنْ) أي : عرض وظهر هذا الجمع وأصله : عنَّ بالتشديد ، لكنه خفف النون بالسكون للنظم .

وأشار بقوله :(وصححوا فِعَله) إلى الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعد ألف في الجمع . وكان على وزن (فِعَلة) – بكسر ففتح – فإنها تصح وتبقى (وفي فِعَل وجهان) أي في الجمع الذي على وزن (فِعَل) - بكسر ففتح – وجهان ، وهما : التصحيح بإبقاء الواو . والإعلال بقلبها ياء . (والإعلال أولى) أي عند ابن مالك يجوز التصحيح ، ولكن الإعلال أرجح منه . (كالحيل) جمع حيلة وهذا إعلال . أو : حِوَل ، وهذا تصحيح .وفهم من قوله : (أولى) أن التصحيح مطرد ، ولكنه غير الأولى . وعند غيره يجب الإعلال ، والتصحيح شاذ ولا يقاس عليه . ويقتصر على الوارد المسموع منه كقولهم : حاجة وحِوج .

((**وَالْوَاوُ لاَمَاً بَعْدَ فَتْح يَا انْقَلَبْ * كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ**)) أي : انقلب حرف الواو ياءً – حالة كونه لاماً – أي طرفاً – بعد فتح كالياء في اسم المفعول (مُعْطَيان) والفعل : يُرْضَيَان . فإن أصلها الواو .

((**وَوَجَبْ :: إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ** *)) أي : وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل ((**وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لهَا اعْتُرِفْ :: وَيُكْسَرُ الْمَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا :: وَوَاوَاً اثْرَ الْضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى * أَلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا :: كَتَاءِ بَانٍ منْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ * كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ :: وَإِنْ تَكُنْ عَيْنَاً لِفُعْلَى وَصْفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى**)) أي : أن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن) اعترف لها (بذا) أي بهذا القلب . وهو قلبها واواً . كما انقلبت الألف في المسألة التي قبلها واواً . ومعنى : (اعتُرِفْ لها) أي أُقِرَّ لها بهذا القلب .

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب . ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء . فيقال : هِيْمٌ ، في جمع (أهْيما) كما تقدم . والألف للإطلاق .

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله (وواواً اثْر الضم رُدَّ اليا.. إلخ) أي : اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم .. متى وُجِد الياء لام فعل . أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التأنيث ، مثل ما لو بُني من الفعل (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرة) . وكذا ترد الياء واواً إذا صيَّر الباني لفظ الرمي مثل لفظ : (سَبُعان) وتقدَّم بيان ذلك . وقوله : (وواواً اثر الضم) يقرأ بهمزة الوصل في (اثْر) فتسقط في الدرج .

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله : (وإن تكن عيناً لفعلى ... إلخ) أي : وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلى) فقد جاء فيها عن العرب وجهان : التصحيح ، والإعلال ، وهو يشير بذلك إلى أنهما مسموعان عن العرب ، ومعنى (يُلفى) أي : يوجد .

وقوله : (وصفاً) احتراز من أن يكون (فُعْلى) اسماً مثل : طُوبَى . فإنه يجب قلب الياء واواً ، لأن أصله : طُيْبى . ودخل في قوله (وصفاً) الصفة المحضة ، والصفة الجارية مجرى الأسماء فمقتضاه جواز

الوجهين في هذين النوعين ، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء ، وعلّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة فقلبوا ياء فُعلى اسماً ؛ ولم يقلبوا في الصفة (١) .

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب ، وابن مالك يجيز الوجهين .

فصل في إبدال الواو من الياء

((**مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمَاً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ * يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبَاً جَا ذَا البَدَلْ**)) أي : أتى الواو بدل ياء إذا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) نحو : تقوى . وقوله : (غالباً جا ذا البدل) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذاً ، مثل : (ريّا) للرائحة ، و (طَغْيا) لولد البقرة الوحشية ، وسعيا – لمكان – . لكن تُعُقِّب بأن النحويين قالوا في : (ريا) إنها صفة غلبت عليها الاسمية والأصل : رائحة ريا ، أي مملوءة طيباً . على أنه لو سُلِّم بالاسمية فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل : (رَيْوا) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما ، لاجتماعهما – كما سيأتي إن شاء الله – وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء فهو صفة غلبت عليها الاسمية . وأما (سعيا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية . فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً .

((**بِالْعَكْسِ جَاء لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا * وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرَاً لاَ يَخْفَى**))) أي : جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لفُعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم وهو قلب الياء واواً ، وندر (قُصوى) بإبقاء الواو . ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً ؛ لوروده في كتاب الله تعالى (٢) .

---

١ – انظر كتاب سيبويه (٣٦٤/٤) ، وشرح التصريف للثمانيني ص (٥٣٣) .

٢ ما ذكره ابن مالك – ومن وافقه – من أن لام فُعلى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء ، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون – كسيبويه – وهو أنها تقلب في الاسم ولا تقلب في الصفة ويجعلون (حُزْوى) شاذاً . والظاهر أن الخلاف لفظي . لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء . وعدها ابن مالك وموافقوه صفات انظر : كتاب سيبويه (٣٨٩/٤) المقتضب (٣٠٦/١) شرح المرادي (٤٥/٦) شرح التصريف للثمانيني (ص ٥٣٤) .

فصلٌ في اجتماع الواو والياء

((**إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا * وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا :: فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا * وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا**)) أي : إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد (اتصلا) بأن لم يفصل بينهما فاصل ، وكانا في كلمة واحدة . فأفاد شرطين . (ومن عُرُوض عريا) أي : وعرى الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً . ففيه شرطان : وألف (عريا) للإطلاق . وخامس الشروط من قوله : (إن يسكن) . وقوله (فياءً الواوَ اقلبنَّ) هذا جواب الشرط . والتقدير : فاقلبنَّ الواوَ ياءً . (مُدْغِمَا) بكسر الغين أي : حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب .

ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقُرر فهو شاذ . وذلك كإعلال العارض غير اللازم مثل : (رُيَّة) في رُؤْية . مع أن الواو عارضة ، لأنها مخففة من الهمزة ، وحكى بعضهم اطراده على لغةٍ .

ومن الشاذ – أيضاً – ترك الإعلال مع استيفاء الشروط ، كقولهم : عوى الكلب عَوْيَةً . والقياس : عَيَّةً ، أو الإعلال بقلب الياء واواً كقولهم : عوى الكلب عَوَّةً .

((**مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ * أَلِفَاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ :: إِنْ حُرِّكَ الْتَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ * إِعْلاَلَ غَيْرِ الَّلامِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ :: إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ * أَوْ يَاءٍ الْتَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ**)) أي : أبدل الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين (بتحريك أُصِلْ) مبني للمجهول : أي : كان أصلاً . وهذان شرطان . وقوله : (بعد فتح متصل) فيه الشرط الثالث والرابع .

وأشار إلى الخامس بقوله (إن حرك التالي) أي : أن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما . (وإن سُكِّنَ كَفّ إعلال غير اللام) أي : وإن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف ، أي : يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام – والمراد الفاء والعين – وقوله : (وهي لا يكف

إعلالها بساكن .. إلخ) أي أن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لا يُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً . وأما بهما فيمنع إعلالها كما تقدم .

((**وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ * ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ :: وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِن افْتَعَلْ * وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ :: وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ * صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ :: وَعَيْنُ مَا اخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا * يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا**)) أي صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَل) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء . وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أفْعَل) (كاغيدٍ) من غَيِدَ غَيَداً فهو أغيد .وصَرَفَهُ للضرورة و(أحولا) من حَوِل حَوَلاً فهو أحول . وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع .

وقوله : (وإن يبن تفاعل من افتعل .. . إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن . والمعنى : وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل ، وكانت عينه واواً سلمت (ولم تُعَلّ) أي ولم تقلب ألفاً .

ثم ذكر الشرط التاسع بقوله : (وإن لحرفين ذا الاعلال استُحق .. إلخ) أي : وإن استحق هذا الإعلال – وهو القلب – لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله ، فصحح الأول منهما وأُعِلَّ الثاني ، وقوله (ذا الاعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة – وهي الكسرة – إلى اللام قبلها . وقوله : (وعكسٌ قد يَحِق) أي : قد يقع العكس ، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني كما تقدم

وقوله : (وعين ما آخره .. إلخ) أي : وعين الاسم إذا كان واواً أو ياء تستدعي القلب ألفاً ، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم ، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها ، وهذا هو الشرط العاشر .

((**وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيْمَاً النُّوْنَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّنَاً كَمَنْ بَتَّ انبِذَا**)) أي : واقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء ، ثم ساق مثالاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة

،وهو قوله: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ، أو في كلمتين مثل : (مَنْ بَتَّ) والمعنى : من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبالِ به .

فَصْلٌ في نقل الحركة الى الساكن قبلها

((**لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيْكَ مِنْ * ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ :: مَا لَم يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ * كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ :: وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ * ضَاهَى مُضَارِعَاً وَفِيْهِ وَسْمُ :: وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ** *)) أي : إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً (واواً أو ياءً) فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها ، مثل: أبِنْ، فعل أمر من (أبان) . وأصله : أبْيِن . فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها . فالتقى ساكنان – الياء والنون – فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

وقوله :(لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول . وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي قوله : (ما لم يكن فعل تعجب .. إلخ) أي أن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعل فعل تعجب أو مثل (ابيضَّ) مضعف اللام ، أو (أهوى) الذي عُلِّل باللام ، أي جاءت لامه حرف علة . والألف في (عُلِّلا) للإطلاق ، وأشار إلى الموضع الثاني بقوله : (ومثل فِعْل في ذا الاعلال اسم .. إلخ) أي أن الاسم الذي (ضاهى) أي شابه المضارع يكون مثل الفعل في الإعلال بالنقل . وقوله : (وفيه وَسْمُ) أي : بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن فقط أو في الزيادة فقط .

ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال مثل : مسواك ومكيال . يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل ، وحمل عليه في ذلك (مَفْعَل) لمشابهته له في المعنى مثل : مِخْيط كما تقدم ([1]) .

((**وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ :: أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ وَالْتَّا الْزَمْ عِوَضْ * وَحَذْفُهَا بِالْنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ :: وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُوْلٌ بِهِ أَيْضَاً قَمِنْ :: نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ * تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر**)) أي : أن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه . حملاً على فعله في هذا الإعلال . وتعوض منها تاء التأنيث غالباً . وحذف التاء (بالنقل) أي بالسماع عن العرب (ربما عرض) أي قليل .

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله : (وما لإفعال من الحذف .. إلخ) أي : ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (فمفعول به أيضاً قَمِنْ) أي فاسم المفعول به جدير وحقيق . ثم مثل لليائي بـ (مبيع) والواوي بـ (مصون) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب وأن تصحيح يائي العين اشتهر وهي لغة تميم

((**وَصَحِّحِ الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا :: كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُوْلُ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ :: وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ * وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمِي**)) أي : صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو . (نحو عدا) إن تحريت الأجود ، فقل فيه : معدُوّ (وأعلل) أي بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود فقل فيه : معدِيّ وقوله : (وأعلل إن لم) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام ، وحذف الهمزة .

---

[1] – انظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣٢٢/٤) .

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك ، وأن الصحيح فيه الإعلال كما تقدم . وأما المعتل بالياء مثل : مرمي ، من رمى فإنه يجب إعلاله ، وقد مضى ذكره في باب النسب ، فلذا تركه هنا .

أما الموضع الثامن : فقد ذكره بقوله : (كذاك ذا وجهين جاء الفعول .. إلخ) أي : أن الاسم الذي على وزن (فعول) واوي اللام جاء فيه عن العرب وجهان : التصحيح والإعلال ، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد ، وقوله : (ذا وجهين) حال – من الفُعُول – مؤكدة . وقوله : (لام جمع) حال من الواو . وقوله : (يَعِن) أصلها : يَعِنُّ بالتشديد ، أي : يظهر : وخُفِّفَ للوزن وقوله : (جا) بالقصر : للضرورة .

وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين . وأنهما على حد سواء في الكثرة ، مع أن الأرجح في الجمع الإعلال ، وفي المفرد التصحيح كما مضى ، وهو الذي صرح به في الكافية [1] في قوله :

ورُجِّح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقتُفِى

أما الموضع التاسع : فقد ذكره بقوله : (وشاع نحو نُيَّم في نُوَّمٍ .. إلخ) أي : شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَّل) الإعلال بقلب واوه ياءً ، نحو (نُيَّم) في (نُوَّم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف ، فإن كان قبل لامه ألف ، وجب التصحيح ، وشذ الإعلال ، نحو (نُيَّام) ، ومعنى : (نُمِى) أي : نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن .

[1] – الكافية (٤/٢١٤٥) .

فَصْلٌ فِي إِبْدالِ فاءِ الإِفْتِعالِ تَاءً

((**ذُو اللِّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أبْدِلاَ * وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ**)) والمراد بذي اللين ، حرف العلة وهو الواو أو الياء ، وتقدير البيت ، ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال .

(وشذ) هذ الإبدال (في ذي الهمزة) أي صاحب الهمز ، والمراد الحرف المبدل من همزة ، كقولهم في (ايتكل) : اتَّكل بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء .

((**طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ * فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي**)) أي : رُدَّ – بمعنى : صيِّر – تاء الافتعال طاء (إثر مُطْبِقِ) أي : بعد حرف من حروف الإطباق ، وقوله (في ادان وازدد وادّكر دالاً بقي) أي : أن تاء الافتعال صار دالاً في مثل : ادان ، وازدد ، وادكر . أي : إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي – الدال والزاي والذال

فصل في حذفِ فاءِ الأمرِ والمُضارِعِ

((**فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ * إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ :: وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي * مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ :: ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ * وَقِرْنَ فِي اقْرِرنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ**))

أي : احذف فاءِ الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي مثل : (وعد) ثلاثيّاً واوي الفاء مفتوح العين ،ومكسورها في المضارع ، فاستغنى بالمثال عن ذكر الشروط. وقوله : (وفي كعدة ذاك اطرد) أي : اطرد ذلك الحذف – وهو حذف الفاء – في مصدر الفعل المذكور وعُوض عنها تاء التأنيث آخراً . وفهم ذلك من المثال .

ثم ذكر الموضع الثاني بقوله : (وحذف همز أفعل استمر ... إلخ) أي اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه . واسمي فاعله ومفعوله ، وهما المراد بقوله (وبنيتي متصف) تثنية بنية بمعنى الصيغة ، أي

صيغتى شخص متصف ، والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله : (ظِلت وظَلت .. إلخ) أي : أن (ظَلْت) بفتح الظاء المشالة (وظِلت) بكسرها . استعملا في (ظَلِلْت) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين ، مسند إلى الضمير المتحرك ، فالأوجه ثلاثة : الحذف دون تغيير ، والحذف مع النقل ، والإتمام .

وقوله : (وقِرْنَ في اقررن) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً – ومثله المضارع – واتصل به نون الإناث فقد استعمل : قَرْنَ – بكسر القاف – على حذف عين الكلمة وهي الراء الأول بعد نقل حركتها إلى الفاء . وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم . وأما الأولى فيؤخذ من قوله:(في اقْرِرْنَ) ، وقوله (وقَرْنَ نقلاً) أي : أنه نقل فتح القاف . وأفاد قوله : (نقلاً) أنه لا يطرد . ويفهم من كلامه أن الكسر مطرد . وقد صرح به في الكافية ([1])

الإِدْغَامُ

((**أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ :: وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ * وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي :: وَلاَ كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ * وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**)) أي : أدغم أول المثلين المتحركين (في كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام . وهذا الشرط الأول ، ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال – كما تقدم – وأشار بقوله : (وشذ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ ، إلخ) إلى الشرط العاشر وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك ، والقياس الإدغام ، فهذه تحفظ ولا يقاس عليه .

[1] – شرح الكافية الشافية (٢١٦٩/٤) .

((**وَحَيي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ * كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَر**)) أي : أن (حَيِيَ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما . يجوز فيه الفك والإدغام (دون حذر) أي : لا تخش بأساً في واحد منهما ؛ لوروده كما تقدم .

وقوله : (وادّغم) بفتح الدال مع التشديد . فعل أمر من (ادّغَمَ) بتشديد الدال وهذه المسألة الأولى . وأشار إلى الثانية بقوله : (كذاك) أي يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين ، إما في الأول ك (تتجلى) أو في الوسط ك (استتر) . وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله .

((**وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ * فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ**)) أي : وما بدئ من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى. مثل : تَبَيَّنُ العبرُ ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها، مضارع مرفوع ، والأصل : تَتَبَيَّنُ و(العِبَرُ) فاعل مرفوع ، وهي جمع عِبرة – بكسر المهملة فيهما – بمعنى : الاتعاظ والتذكير . وقد أطلق نوع الفعل في قوله : (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع ، لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله . بخلاف الماضي كما تقدم . والتقليل في قوله : (قد يقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف . وإلا فهو كثير جدّاً

((**وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ * لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ :: نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حلَلْتَهُ وَفِي * جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي :: وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي الْتَّعَجُّبِ الْتُزِمْ * وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضَاً فِي هَلُمّ**)) وقوله : (فَكُّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف ، أي : فُكَّ الإدغام من المضاعف وجوباً ، ويحتمل أنه ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله يعود لذلك المحذوف .

والمعنى :فُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره ، لاقترانه بضمير رفع ، لئلا يلتقي ساكنان . نحو :حللتُ المكان التي حللتَه . وهذا هو الشرط الحادي عشر . كما تقدم.

وأشار بقوله : (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفي) أي : وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم ، وشبهه وهو الأمر ، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما وهذا في أصل الجواز ، وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن كما تقدم ، وقوله : (قُفي) بالبناء للمجهول أي : تُبع .والأصل : تخيير متبوع .

ثم ذكر ما يستثنى فقال : (وفَكُّ أفْعِل في التعجب التزم) أي : لئلا تتغير صيغته المعهودة . فيلزم فيه الفك ولا يجوز الإدغام . (والتُزِم الإدغام أيضاً في هَلُمْ) بالإجماع . فلا يقال : هَلْمُمْ – بالفك – ... والله أعلم .

((**وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْ * نَظْمَاً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ :: أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ * كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ :: فَأَحْمَدُ اللَّه مُصَلِّيَاً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ :: وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ * وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِيْنَ الْخِيَرَهْ**)) لما انتهى المصنف _ رحمه الله _ من نظم ما تعلق بقواعد النحو والصرف ، ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه . أخبر بانتهاء ما قصد جمعه واشتماله على أهم المسائل النحوية،فقال:

١- (وما بجمعه عُنيت قد كَمَل) : والفعل : عُني . من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول . إذا كان معناه . اهتمَّ . وقوله : (قد كَمَل) الأفصح فتح الميم ثم الضم ، والكسر أضعف اللغات ذكره في المصباح المنير ([1]) . وقوله (نظماً) تمييز محول عن الفاعل أي : كمل نظمه . ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) وقوله (على جلّ المهمات اشتمل) فيه إشارة إلى ما تقدم ذكره في الخطبة من قوله : (مقاصد النحو بها محويه) .

٢- قوله : (أحصى من الكافية الخلاصة) هذه صفة أخرى للنظم بناءً على أن ضمير (أحصى) يعود على النظم ، وجعله السيوطي يعود على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة . و(أحصى) فعل ماض ، بمعنى : جمع مختصراً – بكسر الصاد- والخلاصة مفعوله ، وخلاصة الشيء : ما صفا منه ، وتخلص عن الشوائب ، والخلاصة والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد ، والمعنى

---

[1] – المصباح المنير (ص ٥٤١) .

: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها : وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف ، فجاءت الألفية نحو ثلث الكافية .

وقوله :(كما اقتضى غنى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة ، و (ما) مصدرية ومعنى (اقتضى) : أخذ . أي : أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى . أي : أَخْذِهِ القدرَ المغني من المسائل . وجعل السيوطي الكاف للتعليل ([1]) ، كما في قوله تعالى : ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)) (البقرة : ١٩٨) . ورجحه ابن الحاج في حاشيته على شرح المكودي ([2]) . أي : أنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى . وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة .

٣- قوله (فأحمد الله .. إلخ) الفاء للسببية . أي : فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله . وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد) وعلى قوله : (مصلياً) وأنها حال مقدرة . وقد اقتصر الناظم – رحمه الله – على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها . والمطلوب الجمع بينهما : لقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً)) (الأحزاب : ٥٦) .

وقد ذكر النووي _ رحمه الله – في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما . وكذا قال ابن كثير – رحمه الله – في خاتمة الكافية . وقوله : (خير نبي) بدل من (محمد) ، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان ، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً .

٤- قوله : (وآله الغر الكرام البررة) آله : الأظهر أنهم أتباعه على دينه ، ويدخل فيهم دخولاً أوليّاً أتباعه من قرابته . وهو معطوف على (محمد) و (الغرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل

---

[1] – البهجة المرضية للسيوطي ص ٢٠١.

[2] – شرح المكودي بحاشية ابن الحاج (٢/٢٠٩) .

الأبيض الجبهة من الخيل . وكأنه يشير بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم : ((إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجّلين من أثر الوضوء)) ([1]) .

والكرام : جمع كريم . والبررة : جمع بارّ ، وصحبه : جمع (صاحب) ، مثل :راكب وركب ، وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه ([2]) ، والمنتخبين : بفتح الخاء المعجمة أي : المختارين ، والخيرة : بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدراً أو اسم مصدر بمعنى الاختيار . وصف به مبالغة . قال الجوهري : (والخيرة : الاسم من قولك : اختاره الله . يقال : محمد خِيَرة الله من خلقه : وخيْرة الله – أيضاً – بالتسكين ..) ([3])

وإلى هنا تمَّ ما أردت كتابته على ألفية ابن مالك – رحمه الله – وأسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يرزقنا السداد في القول والعمل ، وقد تم الفراغ من مراجعته عصر الثلاثاء الربع عشر من شهر محرم اول السنة الأربعين بعد الأربعمائة والألف . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

---

[1] – **أخرجه البخاري (رقم ١٣٦) ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .**

[2] – **الصحاح (١٦١/١) حاشية ابن الحاج (٢١٣/٢) .**

[3] – الصحاح (٦٥٢/٢) .

الفهرس الكتاب الجزء الثالث